

جُذْرُهُ فِيهِ؟

كَشْفُ أَسْطُورَةِ

عَمَرُو بْنُ جُرْمُوزِ الَّذِي يَزْعُمُ عُثْمَانُ
الْخَمِيسُ أَنَّهُ قَتَلَ الرُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَامِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَعرَكَةِ الْجَمَلِ!

تَأْلِيفُ

الشَّيْخِ الْعَالَمِ الْمُحَدِّثِ

فَوزِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيِّ الْأَهْرَانِيِّ

حَفَظَ اللَّهُ وَرَعَاهُ

جَزْعٌ فِيهِ:

كَشْفُ أَسْطُورَةِ:

عَمِّرُو بْنُ جُرْمُوزِ الَّذِي يَزْعُمُ عُثْمَانُ
الْحَمِيسُ أَنَّهُ قَتَلَ الرُّبَّيرَ بْنَ الْعَوَامَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَعْرِكَةِ الْجَمَلِ!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَسَلَامٌ عَلَى مَنْ حَفِظَ الْكِتَابَ
الْمُؤْمِنُونَ فِي الْجَنَاحِ وَالْمُلْمُوْدُونَ فِي الْأَخْيَارِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٦ هـ ١٤٤٧



مكتبة
أهـلـ الـحـدـيـثـ

ملكة البحرين - قلاسي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُذُرُهُ فِيهِ؛

كَشْفُ أَسْطُورَةِ :

عَمَّرُ بْنُ جُرْمُوزِ الَّذِي يَزْعُمُ عُثْمَانُ
الْخَمِيسُ أَنَّهُ قَتَلَ الرَّبَّيرَ بْنَ الْعَوَامِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَعرَكَةِ الْجَمَلِ!

تألِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَمِيِّ الْمُحَدِّثِ

فَوْرِيَّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيِّ الْأَهْرَمِيِّ

حَفَظَ اللَّهُ وَرَعَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُرُ وَأَعْنَ فَإِنَّكَ نَعْمَ الْمُعِينُ
الْمُقْدَمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ التَّنْقِيَةَ لِلآثارِ الضعِيفَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الصَّحَابَةِ رض فِي «الأَحْكَامِ»، وَنَحْلَهَا مِنْ كُتُبِ السُّنْنِ، بِذِكْرِ عِلْلَهَا فِي أَسَانِيدِهَا وَمُتُونَهَا؛ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْوِيضَهَا بِالآثارِ الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصَوْنِهَا عَلَى أَنْ لَا يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الدَّخِيلَةِ فِي الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ: أَثْرُ عُمَرَ فِي الإِسْتِسْقَاءِ بِالْعَبَاسِ، وَهُوَ أَثْرٌ لَا يَصْحُّ عَنْ عُمَرِ رض، وَأَنَّهُ مَعْلُولٌ فِي أَسَانِيدِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، كَمَا سُوفَ يَأْتِي.

* وَهَذَا يُسَمَّى بِ«عِلْلَ الْحَدِيثِ»؛ وَهُوَ مِنْ أَشَرَّ فِي الْعُلُومِ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ

وَالْتَّعْدِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمه الله «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذِكْرُ النَّوْعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ

بِرَأْسِهِ غَيْرِ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلْمِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِي» (ج ٢ ص ٢٩٤) : (مَعْرِفَةُ الْعِلْمِ أَجَلٌ أَنَوَاعُ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١) : (اَعْلَمُ أَنَّ مَعْرِفَةَ عِلْمِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا وَأَشَرَّفَهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلُّ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ، وَالْفَهْمِ التَّالِقِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْفَتاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢)؛ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ : (يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الشَّقِيقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ عَلِطَ فِيهَا بِأَمْوَارٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا «عِلْمَ عِلْمِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ بِحِيطٍ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثَقَةُ ضَابِطٍ، وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ : (وَهَذَا الْفَنُ أَعْمَضُ أَنَوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقُّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ فَهُمَا غَائِصًا، وَاطْلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً. وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادُ أئِمَّةِ هَذَا الشَّأنِ، وَحُذَّاقِهِمْ؛ كَابِنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْنَالِهِمْ).^(١) اهـ

(١) انظر: «النُّكَّاتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٧٧).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ، وَيَسْأَلَ سَيِّلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبِطَ أُصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنْنَةِ النَّبُوَيَّةِ^(١)؛ فَيَعْمَلُ جَادًا فِي الْبَحْثِ^(٢) عَمَّا يُسْتَبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَّتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مِنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِالْأَحَادِيثِ الْضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ وَقَالَ الْعَالَمُ الشَّوْكَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَبْتُتْ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْاحْتِجاجُ بِهِ فِي

(١) وَمِنْ هُنَّا يَظْهُرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقُهِ هَذَا الْعِلْمِ التَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أُصُولِهِ اللَّهُمَّ عُفْرًا. اهـ انْظُرْ: «الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِي» (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٢) وَلَا يَنْظُرْ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ هُلْ هِي صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طِبْعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهُمْ هَذَا تَرْشِيدًا.

قَالَ الْعَالَمُ الشَّوْكَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيبُ -يَعْنِي: عَنِ الْحَدِيثِ بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيبُ بِضَعْفِهِ لَمْ يُجِزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يُجِزِ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكِ). اهـ

جُزْءٌ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

إِثْبَاتٌ شَرْعَ عَامٌ، وَإِنَّمَا يَتَبَقَّبُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ
الظَّنِّ بِصَدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اه
قُلْتُ: وَالْتَّعْبُدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أَخْطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ
تَعَالَى، وَرَسُولَهُ^(١).

قَالَ شَيْخُنَا الْعَالَمُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثْمَانِيُّ حَفَظَهُ: فِي «الْفَتاوَى» (ج ٧
ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اه
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ حَفَظَهُ: فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢):
(وَصَاحِبُ الْهَوَى يَقْبِلُ مَا وَاقَفَ هَوَاهُ بِلَا حُجَّةٍ تُوْجِبُ صِدْقَهُ، وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلَا
حُجَّةٍ تُوْجِبُ رَدَهُ). اه
وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ حَفَظَهُ: فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ
لَا يَدْرِي لَاسْتَرَاحَ وَأَرَاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اه

(١) وَهُؤُلَاءِ الْمُقْلَدُونَ الْمُتَعَصِّبُونَ أَكْثَرُهُمْ مُقْلَدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْمَحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمْبِرُونَ بَيْنَ
صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيْدَهُ مِنْ زَبَدِهِ، وَلَا يَعْبُرُونَ بِمَا يَلْعَغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَعْتَجِجُوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةً أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنَّ
عُذْرُ الْعَالَمِ لَيْسَ عُذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيْنَ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءُ، وَتَبَيَّنَ مَوْقِعُهُمْ
مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرُّوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ
يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلَّهَا.

انْظُرْ: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمُعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهُرُ الْفَرِيدُ» فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ،
وَاللَّهُ وَلِيُ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ الْعَالَمَةُ الشَّيخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ - حَفَظَهُ اللَّهُ - : (هَدَفَنَا هُوَ اتَّبَاعُ الْحَقِّ لَا الْإِنْتِصَارُ لِلْأَرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ : فِي «الْفَتاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩) : (وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمَةُ الشَّيخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ - حَفَظَهُ اللَّهُ - : (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ، يُفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرُحُ بِالتَّنْبِيَّةِ عَلَى الْخَطَا). (١) اهـ

وَقَالَ الْعَالَمَةُ الْلَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ : فِي «الْأَجْوِبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٤٠) : (لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا مِنْ غَيْرِ تَعْمِقٍ يُرِشدُ إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحِسَانِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيُحَتَّجُ بِهِ، وَبَيْنَ الضَّعِيفِ بِأَقْسَامِهِ، فَلَا يُحَتَّجُ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مَظَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مَظَانِهِ، وَيَرْجِعُ إِلَى تَصْرِيحاَتِ النَّفَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْاِعْتِمَادُ، وَيَتَقْدِمُ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ). (٢) اهـ

قُلْتُ : فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجاجُ فِي الدِّينِ بِجَمِيعِ مَا فِي الْكُتُبِ مِنْ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ وَقْفَةٍ، وَنَظَرٍ .

(١) انظر : «شُرُحُ الْعُبُودِيَّةِ» لَهُ (ص ٢٥٢).

(٢) أي : ذَلِكَ الْعَالَمُ الْمُمِيزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِي حَفَظَهُ فِي «فَتْحِ الْبَاقِي» (ج ١ ص ١٠٧) : (مَنْ أَرَادَ
الإِحْتِجاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَّةِ، أَوْ مِنَ الْمَسَانِيدِ إِنْ كَانَ مُتَأَهِّلًا لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ
غَيْرِهِ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ وَأَحْوَالِ رُوَايَتِهِ، وَإِلَّا فَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ
الْأَئِمَّةِ صَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيْدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ). اهـ
هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى : أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأَمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ
مِنِّي هَذَا الْجُهْدُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي، يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّنَا
بِعُونِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٌ،
وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثْرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذُكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى خَطَا الْمُؤْرِخِينَ لِكُتُبِ السَّيِّرِ، وَالْتَّوَارِيخِ، أَنَّ الزَّبِيرَ بْنَ الْعَوَامِ
فُتُولَهُ، قُتُلَ فِي مَعرَكَةِ الْجَمَلِ، وَهَذَا مِنَ الْكَذِبِ، وَذَلِكَ لِضَعْفِ أَسَانِيهِ مَقْتَلِهِ فِي
هَذِهِ الْمَعرَكَةِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ خَرَافَةٌ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، لَا وُجُودَ لَهَا فِي السِّيَرِ

عَنْ أَبِي مِخْنَفِ الشِّيعِيِّ قَالَ: (مَضَى الزَّبِيرُ رض حِينَ هُزِمَ النَّاسُ؛ يُرِيدُ الْمَدِينَةَ
حَتَّى مَرَّ بِالْأَحْنَفِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ... فَاتَّبَعَهُ: عَمْرُو بْنُ جُرْمُوزٍ، وَفُضَيْلُ بْنُ عَابِسٍ، وَنُفَيْلُ
بْنُ حَابِسٍ، فَرَكَضُوا أَفْرَاسَهُمْ فِي إِثْرِهِ... وَحَمَلَ عَلَيْهِ الْإِثْنَانِ مِنْ وَرَائِهِ، فَالْتَّفَتَ إِلَيْهِمَا،
وَحَمَلَ عَلَيْهِ: ابْنُ جُرْمُوزٍ، فَطَعَنَهُ فَوَقَعَ، فَقَتَلُوهُ).

حدیث منکر، کذبٌ

هَكَذَا قَالَ: «فَقَتَلُوهُ!».

أَخْرَجَهُ الْبَلَادِرِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ»، بَابُ: «مَقْتَلُ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ» (ج ٣
ص ٥٠ و ٥١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهِ حِدَّا، فِيهِ: أَبُو مِخْنَفٍ، لُوطُ بْنُ يَحْيَى الْكُوفِيُّ الشِّيعِيُّ، وَهُوَ

كَذَابٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.

جُرْمُوزٌ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعِمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعْنَى: «لَيْسَ بِشَفِيقٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ ابْنُ عَدَى: «شِيعِيٌّ مُحْتَرِقٌ، صَاحِبُ أَخْبَارِهِمْ». (١) وَقَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج٤ ص٢٣٩): (لُوطُ بْنُ يَحْيَى، أَبُو مَحْنَفٍ أَخْبَارِيٌّ، تَالِفُ، لَا يُؤْتَقِّبُ). وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ عِرَاقٍ فِي «تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَخْبَارِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ» (ج١ ص٩٨)؛ عَنْ أَبِي مَحْنَفٍ: «كَذَابٌ تَالِفٌ». وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج٥ ص٣٤). وَأَخْرَجَهُ الْبَلَادِرِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ»، بَابُ: «مَقْتَلُ الرُّبَّيرِ بْنِ الْعَوَامِ» (ج٣ ص٥٠) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْأَشْيَبِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رض: (أَنَّهُ أَتَى الزَّبَرَ رض، فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ صَفِيَّةَ بْنِتِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، أَتَقَاتِلُ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ؟، فَرَجَعَ الزَّبَرُ، فَقَتَلَهُ: ابْنُ جُرْمُوزٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رض، لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَنِ الرُّبَّيرِ رض

هَكَذَا قَالَ: «فَقَتَلَهُ: ابْنُ جُرْمُوزٍ!».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، لَمْ يُسَمَّ، رَوَاهُ عَنْ عِكْرِمَةَ.

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج٤ ص١٣٩)، و«دِيَوَانَ الْصُّعْفَاءِ» لَهُ (ص٣٢٣)، و«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج٤ ص٤٩٢)، و«الصُّعْفَاءِ لِلْعَقِيلِيِّ» (ج٥ ص١٨٣)، و«الْكَامِلُ فِي الصُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدَى (ج٧ ص٢٤٦)، و«مُخْصَصُ الْكَامِلِ فِي الصُّعْفَاءِ» لِلْمَقْرِبِيِّ (ص٦٤٥)، و«الصُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (٤٤٩)، و«تَارِيخُ أَسْمَاءِ الصُّعْفَاءِ وَالْكَذَابِينَ» لِابْنِ شَاهِينَ (٥٢٦)، و«الصُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٤٤٩). (ج٣ ص٢٨).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ فِي تَمِيزِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٩).

* وَخُولَفَ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْبِيهِ: فَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٨١)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ١٨ ص ٤٠٨) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْأَشْيَبِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ خَبَابٍ، عَنْ عَكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّهُ أَتَى الزَّبِيرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَقَالَ: (أَئِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، حَيْثُ تُقَاتِلُ بِسَيْفِكَ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ؟، قَالَ: فَرَجَعَ الزَّبِيرُ، فَلَقِيَهُ ابْنُ جُرْمُوزٍ؛ فَقَتَلَهُ، فَأَتَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَلَيًّا، فَقَالَ: إِلَى أَيْنَ قَاتَلُ ابْنَ صَفِيَّةَ؟، قَالَ عَلَيًّا: إِلَى النَّارِ). حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

هَذَا: زِيدٌ فِي مَتْبِيهِ، وَلَمْ يُضْبَطْ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ هِلَالُ بْنُ خَبَابُ الْعَبْدِيُّ، وَهُوَ مُخْتَلِطٌ^(١)، وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٥٧٤): عَنْ هِلَالِ بْنِ خَبَابٍ: (يُخْطِئُ، وَيُخَالِفُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ٣٤٧): عَنْ هِلَالِ بْنِ خَبَابٍ: «فِي حَدِيثِهِ وَهُمْ، وَتَغَيَّرَ بِآخِرَةِ».

(١) انظر: «الْكَوَاكِبُ النَّيْرَاتِ» لابن الكعيل (ص ٤٣١)، و«الضُّعَفَاءِ» للعقيلي (ج ٤ ص ٣٤٧)، و«تَهْذِيب التَّهْذِيب» لابن حجر (ج ١١ ص ٧٧).

* فهلال بن خباب العبدية، قد اخْتَلَطَ، وله أوهام^(١)، وهذه منها.

قلت: فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى رِوَايَتِهِ هَذِهِ فِي مَقْتَلِ الزُّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ فِي: «مَعْرَكَةُ الْجَمَلِ».

وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (ج ٣ ص ٩): «وروى ابن سعد: بإسنادٍ

صحيح، عن ابن عباس رضي الله عنهمَا».

* وفيه نظر، لضعف الإسناد.

وأورده الحافظ ابن عبد البر في «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (ج ٣

ص ٣١٧).

وآخر جهه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ج ٣ ص ٨٢) من طريق عبد الملوك بن عمرو: أبي عامر العقدي، قال: أخبرنا الأسود بن شيبان، عن خالد بن سمير، أنه ذكر الزبير، في حديث، رواه، قال: (فركب الزبير، فأصابه أخوهبني: تميم، بوادي السباع، فذكر قصة: قتله، مطولاً).

حديث منكر، كذب

وهذا: مرسلاً.

قلت: وهذا سند منكر، فيه خالد بن سمير السدوسي، له أوهام^(٢)، لا يُحتج به،

ثم إنه: لم يشهد الحادثة، وأرسل القصة، ووهم فيها.

* وذكر الذي أصابه: أخوه:بني تميم، بوادي السباع!.

(١) انظر: «المختلطين» للعلائي (ص ١٢٨)، و«الإغتاب بمَنْ رُميَ من الرؤاة بالاختلاط» لبسط ابن العجمي

(ص ٣٦٩)، و«الكتاكيت للتبريات في معرفة من اخْتَلَطَ من الرؤاة الشفقات» لأبن الكيال (ص ٤٣١).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» لأبن حجر (ج ١ ص ٤٤٨)، و«تهذيب التهذيب» له (ج ٣ ص ٦٩٥)، و«التمهيد»

لأبن عبد البر (ج ٥ ص ٢٠٦)، و«السُّننُ الْكُبُرَى» للبيهقي (ج ٢ ص ٢١٦ و ٢١٧).

* وَذَكَرَ لِلْفَاظِ أُخْرَى، مُنْكَرٍ، وَهَذَا التَّخْلِيطُ فِي الْمَتْنِ، مِنْ حَالِدٍ بْنِ سَمِيرٍ

السَّدُوسيٍّ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا.^(١)

* فَاخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَفِي مَتْنِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَلَادِرِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ»، بَابُ: «مَقْتَلُ الزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ» (ج ٣ ص ٤٩ و ٥٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقٍ» (ج ١٨ ص ٤٠٨) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْرَائِيلَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ شُجَاعٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ إِيَاسٍ أَبُو الْعَلَاءِ الصَّبِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ عَلِيًّا صَاحِبَ الْمُجْمَعِ، دَعَا: الزُّبَيرَ صَاحِبَ الْمُجْمَعِ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ آمِنٌ، ابْرُزْ إِلَيَّ أُكَلِّمُكَ، فَبَرَزَ لَهُ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ حَتَّى اخْتَلَفَتْ أَعْنَاقُ دَابَّتِهِمَا، فَقَالَ: يَا زُبَيرُ أَكْشُدْكَ اللَّهُ أَخْرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ يَمْشِي... وَسَارَ الزُّبَيرُ صَاحِبَ الْمُجْمَعِ مِنَ الْبَصْرَةِ لَيَلَةً، فَنَزَلَ مَاءً، لِبَنِي مُجَاشِعٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ جُرْمُوزٍ فَقَتَلَهُ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

هَكَذَا: قَالَ: «فَلَقِيَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ جُرْمُوزٍ فَقَتَلَهُ!».

وَهُوَ: مُرْسَلٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(٢)

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ جِدًا، فِيهِ رِفَاعَةُ بْنُ إِيَاسٍ بْنُ نُذَيْرِ الْكُوفِيِّ، وَهُوَ لَا يُعْرَفُ

حَالُهُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُ بِهِ.^(٣)

* وَرِوَايَتُهُ: لِهَذِهِ الْقِصَّةِ الْمَكْذُوبَةِ، تَدْلُّ عَلَى نَكَارَةِ حَدِيثِهِ.

(١) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١ ص ٤٤٨).

(٢) وَانظر: «ديوانَ الْضُّعْفَاءِ» للذَّهَبِيِّ (ص ٤٠٨).

(٣) انظر: «ذَيْلَ مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» للعراقي (ص ٢٣٨).

جُرْهَةٌ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةٍ: عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعِمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

* وَوَالِدُهُ: إِيَاسُ بْنُ نُذِيرُ الْكُوفِيُّ، مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٩٥): «مَجْهُولٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «التَّهَذِيبِ» (ج ١ ص ٣٤٢): «مَجْهُولٌ».

* وَنُذِيرُ الْكُوفِيُّ، وَالِدُّ إِيَاسٍ بْنُ نُذِيرٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعْفَاءِ» (ص ٤٠٨): «نُذِيرُ الصَّبَّيِّ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ

أَبِي طَالِبٍ: مَجْهُولٌ».

* وَنُذِيرُ الضَّبَّيِّ هَذَا: أَرْسَلَ عَنْ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^{رضي الله عنه}.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ قِصَّةَ مَقْتَلِ الرُّبَّيْرِ بْنِ الْعَوَامِ^{رضي الله عنه} فِي «مَوْقِعَةِ الْجَمَلِ»، مِنَ

الْكَذِبِ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٥ ص ٣٤٥)، وَالْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ

فِي «عُمَدةِ الْقَارِيِّ» (ج ١٢ ص ١٩٠).

وَأَخْرَجَهُ الْبَلَادِرِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ»، بَابُ: «مَقْتَلُ الرُّبَّيْرِ بْنِ الْعَوَامِ» (ج ٣

ص ٤٩) مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، مُرْسَلًا، فِي

قَتْلِ: (الرُّبَّيْرِ بْنِ الْعَوَامِ^{رضي الله عنه}، قَتَلَهُ: ابْنُ جُرْمُوزٍ، بِوَادِي السَّبَاعِ).^(٣)

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

(١) انْظُرْ: «مِيزَانُ الْاِعْدَالِ» لِلْدَّهِيَّ (ج ١ ص ٢٨٣)، وَ«دِيَوَانُ الْضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ٤١).

(٢) انْظُرْ: «مِيزَانُ الْاِعْدَالِ» لِلْدَّهِيَّ (ج ٥ ص ٣٧٣)، وَ«لِسَانُ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٧ ص ٤٠٩)، وَ«دَيْلَمُ بِيَزَانُ الْاِعْدَالِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٢٣٨).

(٣) وَادِي السَّبَاعِ: بَيْنَ الْبَصْرَةِ، وَمَكَّةَ.

انْظُرْ: «مُعْجمُ الْبَلْدَانِ» لِلْحَمْوَيِّ (ج ٥ ص ٣٤٣).

وهذا: مرسلاً، فإن قتادةَ بن دعامة السدوسيَّ، لم يدركْ قصَّةَ معركةِ الجملِ، ولم

يسمع من الصحابة رضي الله عنه. ^(١)

* وقَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسيِّ، قَدْ أَرْسَلَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ، فَيُبَغِي التَّفَطُنُ لِعِنْتَتِهِ، لِلنَّظَرِ إِلَى إِعْلَالِ الْحَدِيثِ، بِالْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْفُهُ، خَاصَّةً: النَّظرُ إِلَى نَكَارَةِ مَتْنِ الْحَدِيثِ، الَّذِي يَرْوِيهِ قَتَادَةُ عَنْ مَشَايخِهِ، وَمُخَالَفَتِهِ لِأَصْوَلِ، بِمِثْلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ.

قال الحافظ ابن عبد البر في «الاستذكار» (ج ٦ ص ٣٩): (وقَتَادَةُ حَافِظُ مُدَلْسٌ،

يَرْوِي عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَيُرِسِّلُ عَنْهُ مَا سَمِعَهُ مِنْ ثَقَةٍ، وَغَيْرِ ثَقَةٍ).

وقال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٥٤): (قتادةَ بن دعامةَ

السدوسيُّ: أحَدُ الْمَسْهُورِينِ بِالتَّدْلِيسِ، وَهُوَ أَيْضًا يُكْثِرُ مِنَ الْإِرْسَالِ).

قلتُ: فَهُوَ مُكْثِرٌ مِنَ الْإِرْسَالِ فِي الْأَحَادِيثِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَتَفَطَّنَ لَهَا. ^(٢)

* وَقَتَادَةُ: إِذَا لَمْ يَقُلْ: «سَمِعْتُ»، أَوْ «حَدَّثَنَا»، فَلَا حُجَّةٌ فِي نَقْلِهِ، خَاصَّةً إِذَا

خَالَفَ الثَّقَاتِ الْحُفَاظِ.

قال الحافظ الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٥٠): (قَوْمٌ دَلَّسُوا: عَنْ

قَوْمٌ سَمِعُوا مِنْهُمْ: الْكَثِيرُ، وَرُبَّمَا فَاتَهُمُ الشَّيْءُ عَنْهُمْ: فَيَدَلَّسُونَهُ).

(١) انظر: «المراasil» لأبن أبي حاتم (ص ١٣٨).

(٢) وانظر: «تحفة التحصيل» لأبي زرعة العراقي (ص ٢٦٢)، و«المراasil» لأبن أبي حاتم (ص ١٦٨)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص ٢٥٤).

قُلْتُ: فَمِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ فِي أَسَانِيدِهِ، وَأَلْفاظِهِ، لَا يُمْكِنُ قَبْولُ: عَنْهُتِ:

قَتَادَةُ الْبَصْرِيُّ، فَهِيَ: تُرْدُ لِمَا لَهَا مِنَ الْقَرَائِنِ الْمُعْتَبَرَةِ الَّتِي يَعْرِفُهَا أَهْلُ هَذَا الشَّأنِ.

قُلْتُ: فَقَتَادَةُ أَحْيَانًا يُرِسِّلُ، وَأَحْيَانًا يُدَلِّسُ.

* فَهِيَ تَخْتَلِفُ، وَالْحُكْمُ هَذَا يَكُونُ عَلَى حَسْبِ وُجُودِ الْقَرَائِنِ، وَالْأُصُولِ

الْمُعْتَبَرَةِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْكِفَائِيَّةِ» (ص ٥٥): (وَيَحْبُّ أَنْ يَكُونَ ضَابِطاً

لِمَا سَمِعَهُ، وَقُتَّ سَمَاعِهِ، مُتَحَفَّظاً عَلَى شَيْخِهِ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ أَنْ يُدَلِّسَهُ لَهُ، إِنْ كَانَ مِنْ

يُعْرَفُ بِالتَّدْلِيسِ، فَإِنَّ: «شُعْبَةَ»: كَانَ يَتَحَفَّظُ عَلَى: «قَتَادَةَ» فِي مِثْلِ ذَلِكَ.

قُلْتُ: فَقَتَادَةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، يَرْوِي عَنْ شُيوْخِهِ، بِوَاسِطَةِ، وَمُمْكِنٌ أَنْ

تَكُونَ هَذِهِ الْوَاسِطَةُ، لَا يُحْتَاجُ بِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٣٢١) عَنْ قَتَادَةَ: (وَكَانَ مُدَلِّسًا).

قُلْتُ: فَقَتَادَةُ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥١): (قَوْمٌ رَوْوا: عَنْ

شُيوْخٍ لَمْ يَرَوْهُمْ قَطُّ، وَلَمْ يَسْمَعُوْهُمْ: إِنَّمَا قَالُوا: «قَالَ فُلَانُ»، فَحُمِّلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ:

عَلَى السَّمَاعِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ عَنْهُمْ، سَمَاعٌ عَالٍ، وَلَا نَازِلٌ).

(١) وَلَيْسَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، يُعَارِضُ بِهَا الْأَدِلَّةُ الْقَطْعَيَّةُ فِي الْسُّنَّةِ، فِي فَضْلِ

الصَّحَابَةِ ﷺ.

وَعَنِ الْإِمَامِ شُعبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: (كَانَ قَاتَدَةً إِذَا جَاءَ مَا سَمِعَ قَالَ: «حَدَّثَنَا»، وَإِذَا جَاءَ مَا لَمْ يَسْمَعْ قَالَ: «قَالَ فُلَانٌ»).^(١)

* والتدليسُ: هُوَ أَنْ يَرْوِي الرَّاوِي عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، مُوْهِمًا سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ؛ أَيْ: مُوْهِمًا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ، مُوْهِمًا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ؛ بِصِيغَةِ مُخْتَلِفَةٍ، كـ«عَنْ»، أَوْ «قَالَ».^(٢)

قال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكتفائية» (ج ١ ص ٩٧): (والمدلس: رواية المحدث: عَمَّنْ عَاصَرَهُ، وَلَمْ يَلْقَهُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ، أَوْ رِوَايَتَهُ: عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، هَذَا هُوَ التَّدَلِيسُ فِي الْإِسْنَادِ).

قال الحافظ ابن عبد البر في «التتمهيد» (ج ٥ ص ٢٩١): (وقاتدة إذا لم يقل: «سمعت»، وَخُولِفَ فِي نَقْلِهِ، فَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ يُدَلِّسُ عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَرُبَّمَا كَانَ بَيْنَهُما: غَيْرُ ثَقَةٍ، وَلَيْسَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ يُعَارِضُ بِهَا).^(٣)

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

آخر جهه ابن سعيد في «الطبقات الكبرى» (ج ٩ ص ٢٢٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفيانَ في «المعرفة والتاريخ» (ج ٣ ص ٢٠٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَانْظُرْ: «مُختَصَرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لابن كثير (ص ٨١)، وـ«الكتفائية» للخطيب (ج ١ ص ٩٧)، وـ(ج ٢ ص ٣٦٧ و ٤٠٢)، وـ«النُّكَتَ عَلَى ابْنِ الصَّالَحِ» لابن حجر (ج ٢ ص ٦١٤)، وـ«تَدْرِيبُ الرَّاوِي» للسيوطبي (ج ١ ص ٢٥٦)، وـ«التَّقْيِيدُ وَالإِيضَاحُ» للعرافي (ص ٩٥)، وـ«فتحُ الْمُغِيْثِ» للسنباري (ج ١ ص ٣١٣)، وـ«الْأَبْاعَاثُ الْحَثِيثَ» لِأَحْمَدَ شَاكِرٍ (ص ٨٣).

(٣) يَعْنِي: لَا يُعَارِضُ بِهَا الْأُصُولُ الْقَطْعِيَّةُ.

جُرْءَةٌ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةٍ: عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَزْعُمُ عُثْمَانُ الْخَمِيسُ

وَعَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعَبِيِّ حَمَلَهُ: (فِيلَ: لَهُ، هَلْ رَأَيْتَ قَتَادَةً؟، قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُهُ:

كَحَاطِبِ لَيْلٍ). ^(١)

يَعْنِي: يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ. ^(٢)

فَعَنْ أَبِي عَمْرُو بْنِ الْعَلَاءِ حَمَلَهُ قَالَ: (كَانَ قَتَادَةُ، وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، لَا يَغْتُ

عَلَيْهِمَا شَيْءٌ، يَأْخُذُهُمَا عَنْ كُلِّ أَحَدٍ) ^(٣)؛ يَعْنِي: عَنِ الثَّقَةِ، وَعَنِ الْمُسْعِفِ. ^(٤)

قُلْتُ: وَقَتَادَةُ: تَدْلِيسُهُ أَقْلُ، مِنْ إِرْسَالِهِ، فَأَكْثَرُ مَا ذَكَرُوا عَنْهُ الْإِرْسَالَ.

* وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى قَتَادَةَ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالْبُخَارِيُّ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَغَيْرُهُمْ،

بِمِثْلِ: هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ، بِسَبَبِ الْإِرْسَالِ، أَوِ التَّدْلِيسِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٣): (قَوْمٌ دَلَّسُوا: عَلَى

أَقْوَامٍ مَجْهُولِينَ، لَا يُدْرِى مَنْ هُمْ: وَمِنْ أَيْنَ هُمْ).

(١) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٢٧٧)، وَالْمِزْيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣ ص ٥١٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٢) انْظُرْ: «الْتَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيحُ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٣ ص ١٢٠٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٤) انْظُرْ: «مُعَجَّمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (ج ٤ ص ٢٨٠).

وآخرَ جهُ سيفُ بْنُ عمرَ الضَّبِيِّ في «كتابِ الجملِ ومسيرِ عائشةَ وعلَيٰ» (ص ٢٥٢) عن الوليدِ بْنِ عبدِ اللهِ، عن أبيهِ، وذَكَرَ مقتلَ (الزبيرِ بْنِ العوامِ رضي الله عنه، في يومِ الجملِ، قتلهُ عمروُ بْنُ جرموزِ).

حدیث منکر، کذبٌ

قلتُ: وهذا سندهُ واهٍ حداً، فيه سيفُ بْنُ عمرَ الضَّبِيِّ، وهو متهمٌ بالكذبٍ.^(١)
* وفيه: مجاہيلٌ.

ومن هذا الوجه: آخرَ جهُ الطبراني في «تاريخ الأمم والمملوك» (ج ٣ ص ٥٥)، وابن عساكرٍ في «تاريخ دمشق» (ج ١٨ ص ٤١٩).
وآخرَ جهُ سيفُ بْنُ عمرَ الضَّبِيِّ في «كتابِ الجملِ ومسيرِ عائشةَ وعلَيٰ» (ص ٣٤) عن محمدٍ، وطلحةَ قالا: فدَكرا: (مُقتل الزبيرِ بْنِ العوامِ رضي الله عنه في معركةِ الجملِ، قتلهُ عمروُ بْنُ جرموزِ).

قلتُ: وهذا سندهُ كسابقه: واهٍ بمرأةٍ، فيه سيفُ بْنُ عمرَ الضَّبِيِّ، وهو متهمٌ بالزندةٍ.^(٢)
* وفيه: مجاہيلٌ.

(١) قال عنه ابن معين: «فليس خيرا منه»، وقال ابن نمير: «سيف: يتصحّح الحديث»، وقال أبو داؤد: «ليست شيئاً»، وقال أبو حاتم: «متروك»، وقال ابن ماجة: «أنهم بالزندة»، وقال ابن عدي: «عامة حديثه منكر». انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ٤٤٥ و ٤٤٦)، والكشف الحيث عمن رمي بوضع الحديث للحليبي (ص ١٣١).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ٤٤٥)، والكشف الحيث عمن رمي بوضع الحديث للحليبي (ص ١٣١).

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ أَبْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقٍ» (ج ١٨ ص ٤١٩).

* فَحَادِثَةُ مَقْتَلِ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، قَدِ اضْطَرَبَ الرُّوَاةُ فِيهَا، اضْطَرَابًا شَدِيدًا، وَلَمْ يَضْبِطُوا اسْمَ مَنْ قَتَلَهُ.

فَمَرَّةً: يُرَوَى: «فَاتَّبَعَهُ: عَمْرُو بْنُ جُرْمُوزٍ، وَفُضَيْلُ بْنُ عَابِسٍ، وَنَفَيْلُ بْنُ حَابِسٍ، فَقَتَلُوهُ». .

وَمَرَّةً: يُرَوَى: «فَقَتَلَهُ: أَبْنُ جُرْمُوزٍ»، لِوَحْدِهِ! .

وَمَرَّةً: يُرَوَى: «فَأَصَابَهُ أَخُو بَنِي تَمِيمٍ بِوَادِي السَّبَاعِ!».

وَمَرَّةً: يُرَوَى: «الَّذِي قَتَلَهُ: بِشْرُ بْنُ جُرْمُوزٍ».

وَمَرَّةً: يُرَوَى: «فَاقِيَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، يُقَالُ لَهُ: أَبْنُ جُرْمُوزٍ فَقَتَلَهُ»، فِي مَكَانٍ لِبَنِي مُجَاشِعٍ! .

وَمَرَّةً: يُرَوَى: «فَقَتَلَهُ: أَبْنُ جُرْمُوزٍ، بِوَادِي السَّبَاعِ!».

وَمَرَّةً: يُرَوَى: «قَتَلَهُ: عُمَيْرُ الْمُجَاشِعِيُّ».

وَمَرَّةً: يُرَوَى: «قَتَلَهُ: عَمْرُو بْنُ جُرْمُوزٍ»، فِي أَثْنَاءِ الْمَعْرَكَةِ!، وَمَرَّةً: «قَتَلَهُ وَهُوَ يُصَلِّي».

* وَكُلُّهُمْ: مَجَاهِيلٌ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: فَتَتَابُعُ الْمَجَاهِيلِ عَلَى حَدِيثٍ يُخَالِفُ أَصْلًا، لَا يَزِيدُهُ إِلَّا وَهُنَا عَلَى وَهْنٍ.

* فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يُخَالِفُ بَعْضَهَا بَعْضًا، فَلَا يُحْتَجُ بِهَا فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ.

فَهِيَ: غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

* وَالْأَسَايِدُ الْوَاهِيَةُ: لَا يُعْتَدُ بِهَا، مَهْمَا كَثُرَتْ وَتَعَدَّدَتْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَشَهِدَ بِهَا.

بِأَحَادِيثِ الْمَجْهُولِينَ، وَلَا الْمَتْرُوكِينَ، وَلَا الْمُتَهَمِّينَ، وَلَا الْمُسْعَفَاءِ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْحَدِيثِ.

* عِلْمًا بِأَنَّ الْمُسْتَشَهِدِينَ بِهَا لَا يَشْرُحُونَ عِلْلَاهَا لِتَعْلَمَ حَقِيقَتَهَا، وَلَا يَحْكُمُونَ

عَلَيْهَا بِمَا يُسِئِنُ حَالَاهَا، وَإِنَّمَا يَكْتَفُونَ بِسَرْدِهَا، فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ الْتِبَاسُ لِلنَّاسِ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السُّلْمَيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (لَمَّا انْصَرَفَ الزُّبَيرُ، يَوْمَ الْجَمَلِ، جَعَلَ يَقُولُ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَوْ أَنَّ عِلْمِي نَافِعٌ

أَنَّ الْحَيَاةَ مِنَ الْمَمَاتِ قَرِيبٌ

ثُمَّ لَمْ يَتَشَبَّهْ، أَنْ قُتِلَهُ: أَبُونُ جُرْمُوزِ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذَبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُنُ شَبَّهَ فِي «أَخْبَارِ الْبَصْرَةِ» (ص ٢٠٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣

ص ٣٦٥)، وَأَبُو الْفَاقِسِ فِي «سِيرِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ» (ج ١ ص ٢٢٩)، وَأَبُنُ سَعْدٍ فِي

«الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٧٧)، وَأَبُنُ الْأَثْيَرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٢ ص ١٩٩)، وَأَبُو

نَعِيمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٣٥٠)، وَأَبُنُ تَمِيمٍ فِي «الْمِحَنِ» (ص ٩٩)، وَأَبُنُ

عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ١٨ ص ١١٤ و ٤١٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي غَسَانَ مُحَمَّدِ بْنِ

يَحْيَى، ثَمَّا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السُّلْمَيِّ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَدِينِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِثَقَةٍ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «يَرْوِي الْمَنَاكِيرُ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًا»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «مَتْرُوكٌ».^(١) وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٢ ص ٢٠١): «تَرْكُوهُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ» (ج ١٣ ص ٢٨٩): «اَتَّفَقُوا: عَلَى تَضْعِيفِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «تَلْخِيصِ الْمُسْتَدِرِكِ» (ج ٢ ص ٦١٠): «ضَعِيفٌ».

* وَأَبُو غَسَانَ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكِنَانِيُّ، يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ، فَلَا يُحْتَجُ بِهِ هُنَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٩ ص ٧٤): «رُبَّمَا خَالَفَ».

لِذَلِكَ: قَالَ الْحَافِظُ السُّلَيْمَانِيُّ: «حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ»، لِأَنَّهُ يُخَالِفُ أَحْيَانًا.^(٢)

* وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي رِوَايَتِهِ، لِهَذَا الْحَدِيثِ، الْمُنْكَرِ.

وَأَوْرَدَهُ الْإِمَامُ مُحِبُّ الدِّينِ الطَّبَرِيُّ فِي «الرِّيَاضِ النَّصِرَةِ فِي مَنَاقِبِ الْعَشَرَةِ» (ج ٤

ص ٦٢).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٨ ص ٢٣٠)، و«الْتَّقْرِيبَ» لـ (ج ٢ ص ١٠٩٨)، و«الضُّعَفَاءُ الصَّغِيرُ» للبخاري (ص ٧٨)، و«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لـ (ج ٦ ص ٢٩)، و«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكَيْنَ» للنسائي (ص ١٦٨)، و«التَّارِيخُ بَعْدَادَ» للخطيب (ج ١٢ ص ٢٠١)، و«الْمَجْرُوْحِينَ» لابن حبان (ج ٢ ص ١٢٢)، و«الْجَرْحُ وَالْتَّعْدِيلُ» لابن أبي حاتم (ج ٥ ص ٣٩١)، و«السُّنَّةُ لِلترمذني» (ج ٣ ص ٢١٢).

(٢) انظر: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» للدهبي (ج ٤ ص ٢٨٩).

وآخر جه خليفة بن خياط في «التاريخ» (ص ١٨٥)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (ج ١٨ ص ٤٦)، وابن شبه في «تاریخ المدینة» (ج ٤ ص ١٢٦٧) و ١٢٧٠، وابن البختري في «الجزء الرابع من حديثه» (ص ٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (ج ٣ ص ٣١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٨ ص ٣١٣) من طريق من سمع: جويرية بن أسماء، عن يحيى بن سعيد، عن عممه: (أن مروان رماني طلحة بسهم فقتله، وأن حاز الرزير من صرفاً، فقتل بوادي السباع، قتله: عمير المباشعي).
حديث منكر، كذب

وهذا: مرسى

قلت: وهذا سند منكر، فيه مجاہيل، لا يحتاج به.

ورواية: ابن البختري في «الجزء الرابع من حديثه» (ص ٣٤) من طريق وهب بن جرير، حدثنا جويرية بن أسماء، قال: أرأه، عن يحيى بن سعيد، قال: حدثني عممي، أو عم لي، قال: (لما تافقنا يوم الجمل... فذكره).

* ولم يذكر قتل الرزير بن العوام، وذكر موقعة: «الجمل»، بهذا الإسناد المنكر.

وإسناده فيه مجاہيل، وجاء من رواية: وهب بن جرير، على الشك.

وفيها: جهالة: عم يحيى بن سعيد الأنصاري.

* وعلى هذا، فقد أحطا الحافظ ابن حجر، بقوله: أن الرزير بن العوام، قتل في:

«وقعة الجمل».

فقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ج ١ ص ٥٣٩): عن الرزير بن العوام:

«قُتل: سنة: سنت وثلاثين، بعد منصرته، من وقعة الجمل». اهـ.

فَقَوْلُهُ: «قُتِلَ فِي وَقْعَةِ الْجَمَلِ»، لَيْسَ بِصَحِيحٍ !

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: (إِنَّا لَمَعَ عَلَيْهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، لَمَّا اتَّقَى الصَّفَانِ، فَقَالَ: أَيْنَ الرُّبِّيرُ؟ فَجَاءَ الرُّبِّيرُ، فَجَعَلَنَا نَنْظُرُ إِلَيْهِ يَدَ عَلَيْهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: يُشَيِّرُ بِهَا، إِذَا وَلَّ الرُّبِّيرُ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، قَبْلَ أَنْ يَقْعُدَ الْقِتَالُ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ

* لَمْ تُرَوْهُ هَذِهِ الْقِصَّةُ فِي: «وَقْعَةِ الْجَمَلِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَقْتَلَ الرُّبِّيرِ بْنِ الْعَوَامِ.^(١)

أَخْرَجَهُ أَبْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ٢٢٩ - فَتْحُ الْبَارِي).
وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

وَمَرَّةً: يُكَلِّمُهُ عَلِيُّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، قَبْلَ الْقِتَالِ.

وَمَرَّةً: يُكَلِّمُهُ أَنَّاءَ الْقِتَالِ.

* وَالْحَافِظُ أَبْنُ حَبْرٍ: ذَكَرُهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٢٢٩)؛ وَلَمْ يَسْتُقِّ إِسْنَادُهُ.

* وَفِي الْغَالِبِ، بِمِثْلِهِ: حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، فِي هَذِهِ الْقَصَصِ، وَذَكْرِ

الْأَحْدَاثِ، يَرْوِيهَا عَنْهُ: شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْعَنِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادِ الْهَاشِمِيُّ.^(٢)

فَأَخْرَجَ أَبْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٢١٨) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: «قُتِلَ

مَعَ عَلَيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، بِصِفَيْنَ».

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

(١) وَهَذِهِ الْقِصَّةُ، فِي: «وَقْعَةِ صَفَيْنَ»، لَيْسَتْ فِي: «وَقْعَةِ الْجَمَلِ».

(٢) وَهَذَا يُعْرَفُ بِالْتَّسْعَ وَالْسُّتُّرَاءِ، مِنْ قِبْلِ أَهْلِ الشَّأنِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُ مُنْكَرٍ، فِيهِ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْعَيِّ، وَهُوَ سَيِّعُ الْحِفْظِ^(١)، لَا

يُحْتَجُ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُتَقْنُ، وَيَغْلَطُ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «سَيِّعُ الْحِفْظِ جِدًا»، وَقَالَ الْجُوْزُجَانِيُّ: «شَرِيكُ، سَيِّعُ الْحِفْظِ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، مَائِلٌ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «شَرِيكُ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَغَالِيطُ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «إِنَّمَا أُتَيَ فِيهِ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ». ^(٢)

* وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْهَاشِمِيُّ، سَيِّعُ الْحِفْظِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ شِيعِيًّا.^(٣)
وَيَوْيَيْدُ ذَلِكَ: مَا أَخْرَجَهُ أَبُو الْعَرَبِ ابْنُ تَمِيمٍ فِي «الْمِحَنِ» (ص ٩٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبْنَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: (سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ يَوْمَ الْجَمَلِ... فَذَكَرَ الْقِصَّةَ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرِ (ج ٤ ص ٣٣٤)، و«السُّنْنَ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ٢٧١).

(٢) وانظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرِ (ج ٥ ص ٦٦٢)، و«التَّقْرِيبُ» لِهُ (ص ٤٣٦)، و«الْكَامِلُ فِي الْضَّعَافَاءِ» لابن عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤٦١)، و«تَارِيخُ بَعْدَادِ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٠ ص ٣٩٠)، و«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجُوْزُجَانِيِّ (ص ٩٢)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لابن أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣٦٧)، و«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لابن سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٥٦).

(٣) انظر: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤٢٥)، و«السُّنْنَ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٨ ص ٢٢)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرِ (ج ١١ ص ٣٢٩).

جُرْزَهُ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ: عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادِ الْهَاشِمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، كَبُرَ فَتَغَيَّرَ،
وَصَارَ يَتَلَقَّنُ، وَكَانَ شِيعِيًّا، فَلَا يَحْتَجُ إِلَيْهِ.

* وَقَدْ رَوَى هَذِهِ الْحَادِثَةَ لِيُؤَيِّدَ بِدُعَاهُ، وَيَنَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «الْكَاسِفِ» (ج ٣ ص ٢٧٨)؛ عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ:
(شِيعِيٌّ، عَالِمٌ، رَدِيءٌ لِلْحِفْظِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «السَّيِّرِ» (ج ٦ ص ١٢٩)؛ عَنْهُ: (لَيْسَ هُوَ بِالْمُتَقِنِ، فَلِذَا:
لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «الْعِبَرِ» (ج ١ ص ١٤٤)؛ عَنْهُ: (لَيْنُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (ج ٨ ص ٥٦٤)؛ عَنْهُ: (كَانَ مُحَدِّثًا، مُكْثِرًا،
شِيعِيًّا، لَيْسَ بِحُجَّةٍ، سَيِّئُ الْحِفْظِ).

وَقَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: سَمِعْتُ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّهُ
لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلَيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، هَذِهِ الْقِصَّةُ، وَهُوَ كَانَ صَغِيرًا فِي عَهْدِ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ، لَا يَحْتَمِلُ بِمِثْلِهِ نَقْلَ هَذِهِ الْحَوَادِثِ.

* ثُمَّ أَيْنَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ عَنْ نَقْلِ بِمِثْلِهِ نَقْلَ هَذِهِ الْحَوَادِثِ الْكُبْرَى!، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ.

* وَأَيْنَ كِبَارُ أَصْحَابِ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ نَقْلِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ عَنْهُ.

(١) انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ص ٦٠١)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١١ ص ٣٢٩).

* لَمْ يُنْقِلْهَا إِلَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَهُوَ كَانَ صَغِيرًا، وَالرَّاوِي عَنْهُ: يَزِيدُ
بْنُ أَبِي زِيَادِ الشِّعْيُّ!، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ، وَيُخْطِئُ كَثِيرًا، لَهُ غَرَائِبُ وَمَنَاكِيرُ، يَتَجَنَّبُهَا
أَرْبَابُ الصَّحَاحِ.^(١)

* وَهَذِهِ الْقِصَّةُ مِنْ غَرَائِبِهِ، وَمَنَاكِيرِهِ، فَمِثْلُهُ لَا يُحْتَمِلُ مِنْهُ بِمِثْلِ رِوَايَةِ هَذِهِ
الْحَوَادِثِ فِي التَّارِيخِ.

* وَإِنَّمَا يُحْمَلُ هَذَا مِنْهُ عَلَى الْوَهْمِ وَالْتَّخْلِيطِ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ عَسَاكِرَ، رَوَاهُ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي
«التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى بْنِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ١٨ ص ٤٢١): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي خَيْثَمَةَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: (إِنَّا لَمَعَ عَلَيْهِ^{تَعَالَى}، لَمَّا تَقَى الصَّفَانِ، فَقَالَ: أَيْنَ الزُّبِيرُ؟،
ادْعُوكَ لِي الزُّبِيرَ، قَالَ: فَبَحَاءَ الزُّبِيرُ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُهُ إِلَيْيَهِ^{تَعَالَى}، وَهُوَ يَقُولُ: هَكَذَا يُشَيرُ
بِهَا، وَلَا يُدْرِكَ أَيْشَ يَقُولُ: إِذَا وَلَى الزُّبِيرُ^{تَعَالَى}، قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الْقِتَالُ، وَقَبْلَ أَنْ يَكُونَ شَيْءًا).
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَإِنْسَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادِ الْهَاشِمِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ
شِيعِيًّا.^(٢)

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١١ ص ٣٢٩).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١١ ص ٣٢٩).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشِقٍ» (ج ١٨ ص ٤١٢ و ٤١٣)، مِنْ وُجُوهِ أُخْرَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ الشِّعِيِّيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ تَحْمِيقَهُ بِهِ.

* وَقَدِ اضْطَرَبَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الشِّعِيِّيِّ فِي ذِكْرِهِ لِهَذِهِ الْحَادِثَةِ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.^(١)

فِيهِ: قِصَّةٌ مُضطَرَبَةٌ، مُنْكَرَةٌ، لَا تَصِحُّ.

وَعَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَالَ عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، لِلزُّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ: (أَمَا تَذَكُّرُ يَوْمَ كُنْتُ أَنَا، وَأَنْتَ فِي سَقِيفَةِ قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَجِهُهُ، فَقُلْتَ: وَمَا يَمْنَعُنِي، قَالَ: أَمَا إِنَّكَ سَتَخْرُجُ عَلَيْهِ، وَتُقَاتِلُهُ، وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ؟)؛ قَالَ: فَرَاجَ الزُّبِيرُ بْنِ الْعَوَامِ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ تَحْمِيقَهُ:

الْأَوَّلُ: يَرْوِيهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

* فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْعَابِدُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: قَالَ عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، لِلزُّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ: (أَمَا تَذَكُّرُ يَوْمَ كُنْتُ أَنَا، وَأَنْتَ فِي سَقِيفَةِ قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَجِهُهُ، فَقُلْتَ: وَمَا يَمْنَعُنِي، قَالَ: أَمَا إِنَّكَ سَتَخْرُجُ عَلَيْهِ، وَتُقَاتِلُهُ، وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ؟)؛ قَالَ: فَرَاجَ الزُّبِيرُ بْنِ الْعَوَامِ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٣٢٩).

* ولم يذكر: «يوم الجمل».

* وفي الإسناد: وهم.

آخر جهه الحاكم في «المُسْتَدْرِكُ الجَامِعُ الصَّحِيحُ عَلَى شَرْطِ الْإِمَامَيْنَ» (ج ٣ ص ٣٦٦)؛ وسكت عليه.

وقال الحافظ الذهبي في «التلخيص» (ج ٣ ص ٣٦٦)؛ معلقاً على هذا الحديث:

«قلت: العابد، لا يعرف، والحديث: فيه نظر»؛ يعني: أنه ضعيف.

قلت: وهذا سنه منكر، فيه محمد بن سليمان العابد، وهو مجھول، لا يحتاج

(١) به

* والعابد هذا، لم أجده من ترجم له سوى: الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (ج ٥ ص ١٨٤)؛ اعتماداً على كتاب الحافظ الذهبي، حيث قال: «لا يعرف».

* ومع جهالة: محمد بن سليمان العابد هذا، فإنه وهم في الحديث، فقد سئل الحافظ الدارقطني في «العلل» (ج ٤ ص ٢٤٦)؛ عن هذا الحديث، فقال: (وليس هذا من حديث: قيس بن أبي حازم، وإنما رواه اسماعيل، عن عبد السلام، عن رجل من حيه، كذا قال: يعلى، عن اسماعيل بن أبي خالد). اهـ.

* وفيه: قيس بن أبي حازم البجلي، له أحاديث مناكير، وهي غرائب تفرد بها، ولم يتابع^(٢)، وهذه منها.

(١) انظر: «تهذيب رجال مُسْتَدْرِكُ الحَاكِمِ» للوادي (ص ١٥٠)، و«لسان الميزان» لابن حجر (ج ٥ ص ١٨٤).

(٢) وانظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (ج ٤٩ ص ٤٦٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١١ ص ٥٣)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٣ ص ٣٩٢).

جُرْهَةُ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَزْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

* فَأَتَىٰ بِمُنْكَرٍ مِّنَ الْقَوْلِ، فَلَا يُحْتَجُ بِهِ.

قَالَ عَلَيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ لِي يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ: (قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ: أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، مِنْهَا: حَدِيثُ: «كِلَابٌ الْحَوَابِ»).^(١)

* وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ جَرْحٌ مُفَسَّرٌ مِنَ الْحَافِظِ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ، فَالْقَوْلُ: قَوْلُهُ، وَذَلِكَ لِسَعَةِ عِلْمِهِ، فِي عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

* فَلَا وَجْهٌ لِلَّذَّهِبِيِّ فِي «السَّيِّرِ» (ج ١١ ص ٥٣)، أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهِ جَرْحَهُ هَذَا، فِي قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، لِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* ثُمَّ إِنَّ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمَ الْبَجَلِيَّ هَذَا، قَدْ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَلَمْ تُمِيزْ مَرْوِيَاتُهُ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ج ٣ ص ١٤٩٩): «تَغْيِيرٌ». فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٤٩ ص ٤١٤). وَإِسْنَادُهُ صَحِيقٌ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١١ ص ٥٣)، وَالَّذَّهِبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٣ ص ٣٩٢).

(٢) انْطُرُ: «الْكَوَاكِبُ الْسَّيِّرَاتِ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ الْكَيَالِ (ص ٣٧٤)، وَ«اخْتِلَاطُ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ سَعِيدٍ (ص ١٤١)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ» لِلَّذَّهِبِيِّ (ج ٤ ص ٢٠١)، وَ«الْمُخْتَلِطِينَ» لِلْعَلَائِيِّ (ص ٩٩)، وَ«الْاغْتِبَاطُ بِمَنْ رُمِيَ مِنَ الرُّوَاةِ بِالْاخْتِلَاطِ» لِسُبْطِ بْنِ الْعَجَمِيِّ (ص ٢٩١).

قال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل الصغير» (ج ٢ ص ١٠٠): (وهذا الكلام يدل على، أن النكارة، عند يحيى القطان، لا تزول، إلا بمعروفة الحديث، من وجهه آخر). اهـ.

* وعلى فرض صحة: معركة الجمل؛ فإن قيس بن أبي حازم، لم يشهد: معركة الجمل.

قال الإمام علي بن المديني رحمه الله في «العلل» (ص ٨٨)؛ عن قيس بن أبي حازم: (قيل لعلي بن المديني، شهد الجمل؟، قال: لا، كان عثمانياً). اهـ.

* وسئل الحافظ الدارقطني في «العلل» (ج ٤ ص ١٠٢)؛ عن حديث: قيس بن أبي حازم، عن علي بن أبي طالب: «أن النبي ﷺ: مربيه، وبالزبير بن العوام، فقال: للزبير: أتجبه؟، قال: نعم، الحديث»، فقال: (يرويه: محمد بن سليمان لوين، عن محمد بن سليمان الأزدي -سكن الطائف-، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن علي بن أبي طالب، ووهم فيه).

والصواب: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد السلام البجلي -رجل من حيه-، عن علي، والزبير.

* وقيل: إن عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحمسى^(١)، وهو مرسلاً، عن علي بن أبي طالب). اهـ.

* يأتي في الإسناد الذي بعده.

(١) وهو: مجهول، لا يعرف.

انظر: «لسان الميزان» لأبن حجر (ج ٣ ص ٢٦٥).

* وَرَوَاهُ يَعْلَمٌ بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَيَّهٖ - قَالَ: (خَلَا عَلَيْهِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، بِالرُّبِّيرِ بْنِ الْعَوَامِ: يَوْمَ الْجَمَلِ، فَقَالَ: أَنْشِدْتُكَ بِاللَّهِ، كَيْفَ سَمِعْتَ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: وَأَنْتَ لَا وَيْ: يَدِي فِي سَقِيفَةِ: بَنِي فُلَانٍ، لَتُقَاتِلَنَّهُ، وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ، ثُمَّ لَيُنَصَّرَنَّ عَلَيْكَ). قَالَ: قَدْ سَمِعْتُ: لَا جَرْمٌ، لَا أَقْاتِلُكَ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

هَذَا: مُرْسَلٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْكُنْتَى» (ص ٢١)، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٨-الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ «الْجَمَلِ» (ج ١٥ ص ٢٨٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ٢ ص ٣٦٤)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٥٤٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقٍ» (ج ١٨ ص ٤٠٩ و ٤١١). وَأَوْرَدَهُ الْهِنْدِيُّ فِي «كَنزِ الْعُمَالِ» (ج ١١ ص ٣٣٢)، وَعَزَاهُ: إِلَى ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَغَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَبْدُ السَّلَامِ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَيَّهٖ، وَهُوَ مَجْهُولٌ^(١)، وَالْكَذِبُ فِي هَذِهِ الْفِصَّةِ: مِنْهُ، فَلَا يُحْتَجُ بِهِ.

* وَلَمْ يُدْرِكْ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَالرُّبِّيرُ بْنَ الْعَوَامِ.

(١) انْظُرْ: «الْجَرْحَ وَالْعَدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٤٥)، وَ«الضُّعْفَاءِ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٥٤٨)، وَ«الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٢٦٤)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلَّذَّهِيِّ (ج ١ ص ٥٥٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ١٥٤).

جُرْهَةٌ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةٍ: عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَزْعُمُ عُثْمَانُ الْخَمِيسُ

فِيهِ: رِوَايَةُ، مُرْسَلَةٌ، لَا تَصِحُّ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج٦ ص٤٥): عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ^(١) هَذَا: (هُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُدْرِكُ: أَدْرَكَ أَبْنَ الزُّبِيرِ، أَمْ لَا).

* فَهَذِهِ الْقِصَّةُ: فِيهَا انْقِطَاعٌ، لِعَدَمِ سَمَاعِ عَبْدِ السَّلَامِ الْكُوفِيِّ، مِنَ الرُّبِّيرِ بْنِ العَوَامِ.

وَالْجَوَابُ: عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: شَيْءٌ؛ إِلَّا بِنَصٍّ لَا يَحْتَمِلُ، وَمِثْلُ هَذَا، لَا يُتَسَامَحُ فِيهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج٣ ص٦٥): (لَا يُرَوَى هَذَا الْمُتْنُ، مِنْ وَجْهِهِ: يَبْتُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ: (عَبْدُ السَّلَامٍ: رَوَى عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَالزُّبِيرِ رضي الله عنهما، وَلَا يُبْتَنَ: سَمَاعُهُ مِنْهُمَا).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَاهِيَّةِ» (ج٢ ص٣٦٤): (هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ عَبْدَ السَّلَامِ: مَجْهُولٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج٤ ص٢٤٦): (وَعَبْدُ السَّلَامِ هَذَا، لَمْ يُدْرِكِ: الزُّبِيرُ رضي الله عنه، وَهُوَ: مُرْسَلٌ)؛ يَعْنِي: حَدِيثَهُ: عَنِ الزُّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ.

(١) وَسَبَبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ»؛ بَجَلِيًّا.

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج٣ ص٥٤٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

جُزْءٌ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسَ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٥٥٨): (عَبْدُ السَّلَامِ مَجْهُولُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبَاهَامِ» (ج ٢ ص ٢٧٤): (وَلَعَمْرُ اللَّهِ مَا لِعَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَلَا لِأَبِيهِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرٍ، ذِكْرٌ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الرِّجَالِ، وَلَا أَعْرِفُهُمَا بِرِوَايَةٍ شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ غَيْرِ هَذَا، فَكَيْفَ يُصَحَّحُ: حَدِيثٌ بِرِوَايَتِهِمَا).

* وَقَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ١٢٦)؛ بِأَنَّ عَبْدَ السَّلَامِ هَذَا، لَمْ يَشْهُدْ: «مَوْقِعَةَ الْبَجْمَلِ»، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي أَبْيَاعِ التَّابِعِينَ، وَقَالَ: (إِنَّهُ الْبَجْلِيُّ، بِرْوِيٌّ: الْمَرَاسِيلَ).

* فَعِنْدُهُ لَمْ يَشْهُدْ قِصَّةً: «وَقْعَةُ الْبَجْمَلِ».

وَأَوْرَدَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، هَذِهِ الْقِصَّةُ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٨ ص ١٩٤). * وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيُّ حَدَّثَنِي: جَدِّي: عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَرْوِ الْمَازِنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ: عَلَيَا، وَهُوَ يُنَاسِدُ: الزَّبِيرَ، فَقَالَ: أُنْشِدُكَ اللَّهُ: يَا زَبِيرُ، أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: (إِنَّكَ تُقَاتِلُنِي، وَأَنْتَ ظَالِّمٌ؟، قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي: نَسِيْتُ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

هَذَا: مُرْسَلٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «النَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٤٣١)، وَفِي «الْكُنَّى» (ص ٢١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ عَلَى شَرْطِ الْإِمَامَيْنِ» (ج ٣ ص ٣٦٧)، وَابْنُ

تَمِيمٌ فِي «الْمِحَنِ» (ص ١٠١)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ٣٥)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «الْأَسَامِيِّ وَالْكُنَّى» (ج ٣ ص ٢٠٠) مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَاعِيِّ، وَمُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيِّ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ أَبُو جَرْوِ الْمَازِنِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَاجُ بِهِ.^(١)

* وَهُوَ لَمْ يُدْرِكْ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَالزُّبِيرُ بْنُ الْعَوَّامِ.

* فَهِيَ: قِصَّةٌ مُرْسَلَةٌ، لَا تَصْحُّ.

قَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «المِيزَانِ» (ج ٤ ص ٥١): (أَبُو جَرْوِ الْمَازِنِيُّ: مَجْهُولٌ).

* وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيُّ هَذَا، مَجْهُولٌ لَا يُحْتَاجُ بِهِ.^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ٢ ص ١١٢٦): (عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ

الرَّقَاشِيُّ: لَيْلَنْ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «النَّارِيْخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٤٣١): (لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُ

عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ).

(١) انظر: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٥١٠)، وَ«الْأَسَامِيِّ وَالْكُنَّى» لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ (ج ٣ ص ٢٠٠)، وَ«فَتْحُ الْبَابِ فِي الْكُنَّى وَالْأَلْقَابِ» لِابْنِ مَنْدَه (ص ٢٠٦)، وَ«الإِسْتِغْنَاءُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٣ ص ٢٧)، وَ«تَلْخِيصُ الْكُنَّى» لِلْمَقْدِسِيِّ (ص ١٤٢).

(٢) انظر: «الْكَاملُ فِي الْضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٦ ص ٥٣٢)، وَ«الضُّعَفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٥٠٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٤٤٩)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٦٦٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٥٣٢): (وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ هَذَا: لَهُ الْحَدِيثُ، الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُسْنَدِ). يَعْنِي: مِنَ الْمُرْسَلِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبَيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٢ ص ٦٤): (عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَصْحُ حَدِيثُهُ).

* وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(١)

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «فِي حَدِيثِهِ: نَظَرٌ».^(٢)

وَأَوْرَدَهُ الْهِنْدِيُّ فِي «كَنزِ الْعُمَالِ» (ج ١١ ص ١٩٦ و ٣٣٠).

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعُقِيلِيُّ فِي «الْضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٣٠٠)؛ وَسَاقَ لَهُ حَدِيثًا: مُنَاسَدَةً عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لِلزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالْأَسَانِيدُ فِي هَذَا: لَيْنَةٌ»، يَعْنِي: ضَعِيفَةٌ، لَا يُحْتَجُ بِهَا.

* وَهَذَا نُصُّ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِ السَّيِّرِ، وَغَيْرِهَا، وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا بِالْإِرْسَالِ.

* فَالْقُولُ فِيهِ: إِنَّمَا هُوَ مِنْ قِسْمِ الضَّعِيفِ الْمُرْسَلِ، لَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: حَرْفٌ وَاحِدٌ.

* إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، لَا يُوجَدُ مَرْفُوعًا صَحِيحًا، بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ.

لِذِلِكَ: لَا يُحْتَجُ بِهِ.

(١) انظر: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٨٩)، و«الضُّعْفَاءِ» لِلْعُقِيلِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٠)، و«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٢٣٤)، و«مِيزَانُ الْإِعْدَادِ» لِلدَّهْبَيِّ (ج ٢ ص ٤٨٨).

(٢) انظر: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٨٩)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١٥٧)، و«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٢٣٤).

* والقصة هذه: أشار إليها الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٨

ص ٤٤٩).

* ورواه أبو عاصم الصحاك بن مخلد النيل، عن عبد الله بن محمد الرقاشي،

وأختلف عنه:

* فرواهم يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الله بن محمد الرقاشي، عن جده عبد الملوك، عن أبي جرو المازني، قال: (شهدت علياً، والزبير: حين تواقفا، فقال له علي: يا زبير، أنسدك الله، أسمعت رسول الله ﷺ، يقول: إنك ثقافل، وأنت ظالم؟، قال: نعم، ولم أذكر إلا في موقفي هذا، ثم انصرف).

حدیث منکر، کذب

آخر جهه أبو يعلى في «المسندي» (ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠)، ومن طرقه: المزي في «تهذيب الكمال» (ج ١٦ ص ٧١ و ٧٢)، وأبو العرب في «المحن» (ص ٩٣)، وأبن الجوزي في «العلل المتناهية» (ج ٢ ص ٣٦٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (ج ٦ ص ٤١٥)، والحاكم في «المستدرك» (ج ٣ ص ٣٦٧)، وأبن عساكر في «تاریخ دمشق» (ج ١٨ ص ٤٠٨)، (٦/٣٨٣ ط).

وأورد الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (ج ٥ ص ٤٠)، وعزاه إلى، أبي

يعلى في «المسندي».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُ مُنْكَرٍ كَسَابِيقِهِ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ
الْحَدِيثُ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(١)

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «فِي حَدِيثِهِ: نَظَرٌ».^(٢)
وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٣٠٠)؛ وَسَاقَ لَهُ حَدِيثًا: مُنَاسَدَةً
عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لِلرُّبِّيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالآسَانِيدُ فِي هَذَا: لَيْنَةٌ»، يَعْنِي: ضَعِيفَةٌ،
لَا يُحْتَجُ بِهَا.

* وَفِيهِ أَبُو جَرْوِ الْمَازِنِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(٣)

* وَهُوَ لَمْ يُدْرِكْ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَالرُّبِّيْرَ بْنَ الْعَوَامِ.

* فَهِيَ: قِصَّةٌ مُرْسَلَةٌ، لَا تَصِحُّ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٤ ص ٥١): (أَبُو جَرْوِ الْمَازِنِيُّ: مَجْهُولٌ).

* وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّقَاشِيُّ هَذَا، مَجْهُولٌ لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(٤)

(١) انظر: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٨٩)، و«الضُّعْفَاءِ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٠)، و«الْكَاملُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٢٣٤)، و«مِيزَانُ الْإِعْدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٨).

(٢) انظر: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٨٩)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١٥٧)،
و«الْكَاملُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٢٣٤).

(٣) انظر: «مِيزَانُ الْإِعْدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٥١٠)، و«الْأَسَامِيُّ وَالْكُنْتِيُّ» لِابْنِ أَحْمَادَ الْحَاكِمِ (ج ٣ ص ٢٠٠)،
و«فَتْحُ الْبَابِ فِي الْكُنْتِيِّ وَالْأَلْقَابِ» لِابْنِ مَنْدَهْ (ص ٢٠٦)، و«الإِسْتِغْنَاءُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٣ ص ٢٧)، و«تَلْخِيصُ الْكُنْتِيُّ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ص ١٤٢).

(٤) انظر: «الْكَاملُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٥٣٢)، و«الضُّعْفَاءِ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٥٠٢)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٨ ص ٤٤٩)، و«مِيزَانُ الْإِعْدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٦٦٤).

جُرْزَهُ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ج ٢ ص ١١٢٦)؛ (عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّقَائِشِيُّ: لَيْلَنُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «النَّارِيْخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٤٣١)؛ (لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٥٣٢)؛ (وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ هَذَا: لَهُ الْحَدِيثُ، الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُسْنَدِ). يَعْنِي: مِنَ الْمُرْسَلِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٢ ص ٦٦٤)؛ (عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّقَائِشِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ).

* فَهَذَا الْحَدِيثُ، مَعْلُولُ الْمُتْنِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ عِبَارَاتِ الْأَئِمَّةِ؛ وَمِنْ ضِمْنِهِمُ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الْضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٦٥)؛ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ: «الْأَسَانِيدُ فِي هَذَا: لَيْلَةٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الْضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٦٥)؛ (لَا يُرَوَى هَذَا الْمُتْنُ، مِنْ وَجْهِهِ: يَكْبُتُ).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ٢ ص ٣٦٤ و ٣٦٥)؛ بَعْضُ طُرُقِهِ، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ، لَا يَصِحُّ).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ فِي تَمِيزِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٩).

* وَرَوَاهُ أَبُو قِلَابَةَ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَائِشِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الرَّقَائِشِيُّ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الأَسْوَدِ

الدِّيلِي، قَالَ: (شَهِدْتُ الرَّبِيعَ بْنَ الْعَوَامِ، خَرَجَ يُرِيدُ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ: أَنْسُدْكَ اللَّهَ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: تُقَاتِلُهُ، وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ، فَقَالَ: لَمْ أَذْكُرْ، ثُمَّ مَضَى الرَّبِيعُ بْنُ الْعَوَامِ مُنْصِرًا).^(١)

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكُ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ عَلَى شَرْطِ الْإِمَامَيْنِ» (ج ٣ ص ٣٦٦).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ لِنَكَارَةِ الْإِسْنَادِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ كَسَابِيقِهِ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ
الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(٢)

قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ».^(٣)
وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٣٠٠)؛ وَسَاقَ لَهُ حَدِيثًا: مُنَاسَدَةً
عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لِلرَّبِيعِ بْنِ الْعَوَامِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالْأَسَانِيدُ فِي هَذَا: لَيْنَةٌ»، يَعْنِي: ضَعِيفَةٌ،
لَا يُحْتَجُ بِهَا.

(١) انْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٨٩)، و«الضُّعْفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٠)، و«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٢٣٤)، و«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٨).

(٢) انْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٨٩)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١٥٧)،
و«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٢٣٤).

* وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمِ الرَّقَاشِيُّ هَذَا، مَجْهُولٌ لَا يُحْتَاجُ بِهِ. ^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ج ٢ ص ١١٢٦): (عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمِ الرَّقَاشِيُّ: لَيْنُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «النَّارِيْخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٤٣١): (لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٥٣٢): (وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ هَذَا: لَهُ الْحَدِيثُ، الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُسْنَدِ). يَعْنِي: مِنَ الْمُرْسَلِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٢ ص ٦٦٤): (عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمِ الرَّقَاشِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ).

* وَلَا دَخَلَ لِأَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بَلْ هُوَ مَعْرُوفٌ عَنْ أَبِي جَرْوِ الْمَازِنِيِّ.

* وَهَذَا الْخُلْطُ، مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمِ الرَّقَاشِيِّ.

فَهُوَ: حَدِيثُ مُضْطَرِبٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٦ ص ٢١٣): «حَدِيثُ غَرِيبٍ».

* ثُمَّ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكَ الْجَامِعَ الصَّحِيحَ عَلَى شَرْطِ الْإِمَامَيْنِ» (ج ٣ ص ٣٦٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرٍو مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَطَرٍ الْعَدْلِ الْمَأْمُونِ، مِنْ

(١) انظر: «الْكَامِلِ فِي الْضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٥٣٢)، وَ«الْضُّعْفَاءِ لِلْعَقْلِيِّ» (ج ٣ ص ٥٠٢)، وَ«تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٤٤٩)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتَدَالِ لِلْذَّهَبِيِّ» (ج ٢ ص ٦٦٤).

أَصْلِ كِتَابِهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَوَّارِ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ.
 قَالَ مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ: وَسَمِعْتُ فَضْلَ بْنَ فَضَالَةَ يُحَدِّثُ بِهِ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّيلِيِّ، قَالَ: (شَهِدْتُ عَلَيْهِ، وَالزَّبِيرُ، لَمَّا رَاجَعَ الزَّبِيرَ عَلَى دَائِبِهِ^(١)
 يَشْقُ الصُّفُوفَ، فَعَرَضَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ فَقَالَ: ذَكَرَ لِي عَلَيْهِ حَدِيثًا: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: لَتُقَاتِلَنَّهُ، وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ، فَلَا أَقْاتِلُهُ، قَالَ: وَلِلْقِتَالِ
 جِئْتَ؟ إِنَّمَا جِئْتَ لِتُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَيُصْلِحُ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرِ بِكَ، قَالَ: قَدْ حَلَفْتُ أَنْ لَا
 أَقْاتِلَ، قَالَ: فَأَعْنِقْ غُلَامَكَ: جِرْجِسَ، وَقِفْ حَتَّى تُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: فَأَعْنِقْ غُلَامَهُ:
 جِرْجِسَ، وَوَقَفَ، فَاخْتَلَفَ أَمْرُ النَّاسِ، فَدَهَبَ عَلَى فَرِسِهِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرَسَّلٌ.

* وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَاكِمُ، وَالذَّهِبِيُّ.

* وَالْمَمْنُونُ: مُنْكَرٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ، وَهُوَ
 مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَيَكْتُبُ عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ مِنَ الْضُّعَفَاءِ، وَالْمَجْهُولِينَ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ نُمَيْرٍ: عَنْ مِنْجَابِ بْنِ الْحَارِثِ: (كَانَ يَأْخُذُ كُتُبَ النَّاسِ،
 فَيَنْسَخُهَا، وَيُحَدِّثُ بِهَا). ^(١)

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

لِدَلِكَ: وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ، لِأَنَّهُ يُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يُمِيزُ فِي

الْأَحَادِيثِ.^(١)

* وَأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُجَّيَّةَ الْكِنْدِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِذَاكَ

الْحَافِظِ.^(٢)

قَالَ الْإِلَمَامُ أَحْمَدُ: «قَدْ رَوَى الْأَجْلَحُ: غَيْرَ حَدِيثٍ: مُنْكَرٌ».^(٣)

* وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ مَنَاكِيرِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ١٥١): «ضُعْفٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ٦١٥): «لَيْلَنْ».

* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَوَّارِ الْهَاشِمِيِّ، لَا يُعْرَفُ حَالُهُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَاجُ

بِهِ.

* وَفَضْلُ بْنُ فَضَالَةَ، لَا يُعْرَفُ حَالُهُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَاجُ بِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَىٰ؛ أَبِي عَمْرُو مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ الْعَدْلِ:

فَأَخْرَجَ الْبَيْهِقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٦ ص ٤١٤ و ٤١٥)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي

«تَارِيخِ دِمْشَقِ» (ج ١٨ ص ٤٠٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْقَاضِيِّ، أَخْبَرَنَا

آخْرَجَهُ أَبْنُ مُحْرِزٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ج ٢ ص ٢٢٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) وَانْظُرْ: «مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» لِابْنِ مُحْرِزٍ (ج ٢ ص ٢٢٥).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤٩٣)، وَ«الْمُغْنِي فِي الصُّعَفَاءِ» لِلَّذَّهِي (ج ١ ص ٣٢)،

وَ«مُعْجَمَ الشُّیُوخِ» لَهُ (ج ٢ ص ٣٢٢).

(٣) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤٩٣).

أَبُو عَمْرُو بْنُ مَطْرٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَوَارٍ الْهَاشِمِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ، عَنْ أَبِيهِ.

وَقَالَ مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ: وَسَمِعْتُ الْفَضْلَ بْنَ فَضَالَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ حَرْبِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، دَخَلَ حَدِيثً : أَحَدِهِمَا، فِي حَدِيثِ صَاحِبِهِ، قَالَ: (لَمَّا دَنَّا عَلَيْيُّ، وَأَصْحَابُهُ مِنْ طَلْحَةَ، وَالرِّزْبَيرِ، وَدَنَتِ الصُّفُوفُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، خَرَجَ عَلَيْيُ وَهُوَ عَلَى بَعْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَادَى: ادْعُوا لِي الرِّزْبَيرَ بْنَ الْعَوَامِ، فَإِنِّي عَلَيْيُ، فَدُعِيَ لَهُ الرِّزْبَيرُ، فَاقْبَلَ حَتَّى اخْتَلَفَتْ أَعْنَاقُ دَوَابِهِمَا، فَقَالَ عَلَيْيُ: يَا زَبِيرُ، نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ، أَتَذَكَّرُ يَوْمَ مَرَّ بِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا؟، فَقَالَ: يَا زَبِيرُ، تُحِبُّ عَلِيًّا؟، فَقُلْتُ: أَلَا أُحِبُّ ابْنَ حَالِيِّ، وَابْنَ عَمِّيِّ، وَعَلَى دِينِيِّ، فَقَالَ: يَا عَلَيْيُ، أَنْجِبْهُ؟، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أُحِبُّ ابْنَ عَمَّنِيِّ، وَعَلَى دِينِيِّ، فَقَالَ: يَا زَبِيرُ، أَمَا وَاللَّهِ لَتُقَاتِلَنَّهُ، وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ، قَالَ: بَلَى، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسِيْتُهُ مِنْذُ سَمِعْتُهُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرْتُهُ الْآنَ، وَاللَّهُ لَا أَقْاتِلُكَ، فَرَجَعَ الرِّزْبَيرُ عَلَى دَابِّتِهِ، يُسْقُطُ الصُّفُوفَ، فَعَرَضَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرِّزْبَيرِ، فَقَالَ: مَا لَكَ؟، فَقَالَ: ذَكَرْنِي عَلَيْيُ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَتُقَاتِلَنَّهُ وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ، فَلَا أَقْاتِلُهُ، قَالَ: وَلِلْقِتَالِ حِثْتَ؟ إِنَّمَا حِثْتَ تُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَيُصْلِحُ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ، قَالَ: قَدْ حَلَفْتُ أَلَا أَقْاتِلَهُ، قَالَ: فَأَعْتَقْ عَلَامَكَ جِرْجِسَ، وَقَفَ حَتَّى تُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ، فَأَعْتَقَ عَلَامَهُ، وَوَقَفَ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ أَمْرُ النَّاسِ، ذَهَبَ عَلَى فَرِسِهِ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

* وَالْمَتْنُ: مُنْكَرٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيميُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَيَكْتُبُ عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ مِنَ الْضُّعْفَاءِ، وَالْمَجْهُولِينَ، لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ نُمَيْرٍ: عَنْ مِنْجَابِ بْنِ الْحَارِثِ: (كَانَ يَأْخُذُ كُتُبَ النَّاسِ، فَيَنْسَخُهَا، وَيُحَدِّثُ بِهَا). ^(١)

لِذَلِكَ: وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ، لِأَنَّهُ يُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يُمِيزُ فِي الْأَحَادِيثِ.^(٢)

* وَأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُجَّةَ الْكِنْدِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِذَاكَ الْحَافِظِ.^(٣)

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «قَدْ رَوَى الْأَجْلَحُ: غَيْرُ حَدِيثٍ: مُنْكَرٌ».^(٤)

* وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ مَنَّا كِيرٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبَيُّ فِي «تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ١٥١): «ضُعْفٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ٦١٥): «لَيْنٌ».

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مُحْرِزٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ج ٢ ص ٢٢٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْطُرُ: «مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِابْنِ مُحْرِزٍ (ج ٢ ص ٢٢٥).

(٣) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ١ ص ٤٩٣)، وَ«الْمُغْنِي فِي الْضُّعْفَاءِ» لِلَّذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٢)، وَ«مُعَجَّمُ الشُّيوْخِ» لَهُ (ج ٢ ص ٣٢٢).

(٤) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ١ ص ٤٩٣).

* وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَوَارٍ الْهَاشِمِيُّ، لَا يُعرَفُ حَالُهُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُ

بِهِ.

* وَفَضْلُ بْنُ فَضَالَةَ، لَا يُعرَفُ حَالُهُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُ بِهِ.

* فَزَادَ شَيْخُ الْبَيْهَقِيِّ، فِي الإِسْنَادِ: «وَالدُّ: يَرِيدُ الْفَقِيرَ، وَوَالدُّ: أَبِي حَرْبٍ».

* فَاخْتَلَفَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرِكِ» (ج ٣٦٦ ص ٣٦٦)، وَشَيْخُ الْبَيْهَقِيِّ فِي «دَلَائِلِ

النُّبُوَّةِ» (ج ٦ ص ٤١٤ و ٤١٥)؛ فِي الإِسْنَادِ.

* فَزَادَ فِي الإِسْنَادِ: «عَنْ أَبِيهِ».

وَهَذَا مِنَ الْخِتَافِ وَالاضطِرَابِ فِي أَسَانِيدِ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

* وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ مِنْجَابِ بْنِ الْحَارِثِ، وَالْأَجْلَحِ الْكِنْدِيِّ.

وَنَقَلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ» (ج ٦ ص ٢١٣)؛ بِطُولِهِ، وَعَزَاهُ

لِلْبَيْهَقِيِّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ»، وَقَالَ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

فَهُوَ حَدِيثٌ مُضطَرِّبٌ، مُنْكَرٌ.

* وَرَوَاهُ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ التَّخَعِيُّ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى

الْزُّبَيرَ بْنَ الْعَوَامِ، يَقْعُصُ^(١) الْخَيْلَ بِالرُّمْحِ، قَعْصًا، فَثَوَّبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: يَا عَبْدَ

اللهِ، يَا عَبْدَ اللهِ، قَالَ: فَأَفْبَلَ حَتَّى التَّقَتْ أَعْنَاقُ دَوَابِهِمَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ:

أَنْشُدْكَ بِاللهِ، أَتَذَكُرُ يَوْمَ أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَا أَنْاجِيكَ، فَقَالَ: أَتَنَاجِيهِ، فَوَاللهِ لِيَقَاتَنَّكَ، يَوْمًا

وَهُوَ لَكَ ظَالِمٌ، قَالَ: فَضَرَبَ الرُّزُبُرُ، وَجْهَ دَائِتِهِ فَانْصَرَفَ).

(١) يَقْعُصُ: أَيْ: يَضْرِبُ الْخَيْلَ، فَتَمُوتُ مَكَانَهَا.

انظر: «النَّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الأَثَيْرِ (ج ٤ ص ٨٨).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ: «الْجَمَلِ» (ج ١٥ ص ٢٨٣ و ٢٨٤)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٤٠ - الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ١٨ ص ٤٠٦)، وَ(٦/٣٨٢ ط)، وَالدُّولَابِيُّ فِي «الْكُنْيَى وَالْأَسْمَاءِ» (ج ١ ص ٩).

وَنَقَلَهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيرِ» (ج ١ ص ٥٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ.^(١)
 قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُتَقْنُ، وَيَغْلَطُ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ
 جِدًا»، وَقَالَ الْجُوزُجَانِيُّ: «شَرِيكُ، سَيِّئُ الْحِفْظِ، مُضْطَرِبُ الْحِدِيثِ، مَائِلٌ»، وَقَالَ أَبُو
 زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «كَانَ كَثِيرُ الْخَطَا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «شَرِيكُ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَغَالِيطُ»، وَقَالَ
 ابْنُ عَدِيٍّ: «إِنَّمَا أُتَيَ فِيهِ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ».^(٢)

وَقَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبُرَى» (ج ٦ ص ٣٥٦): (وَكَانَ يَغْلَطُ
 كَثِيرًا).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٥ ص ٦٦٥)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» له (ص ٤٣٦).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٥ ص ٦٦٢)، و«التَّقْرِيبُ» له (ص ٤٣٦)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ج ٤ ص ٤٦١)، و«تاریخ بغداد» للخطيب (ج ١٠ ص ٣٩٠)، و«أحوال الرجال» للجوزاني
 (ص ٩٢)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٤ ص ٣٦٧)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعيد (ج ٦ ص ٣٥٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانُ: (رَأَيْتُ فِي أُصُولِ شَرِيكٍ تَخْلِيطًا).^(١)
 وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٦٣): (شَرِيكٌ: كَثِيرُ الْغَلَطِ).
 * فَشَرِيكٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّخْعِيُّ: سَيِّئُ الْحِفْظِ، كَثِيرُ الْوَهْمِ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ.^(٢)
 * وَفِي الإِسْنَادِ: رَجُلٌ مَجْهُولٌ، لَمْ يُسَمَّ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى هَذِهِ الْحَادِثَةَ، فَلَا تَصْحُ.
 وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْبُوْصِيرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهَرَةِ» (ج ٩ ص ٢٠٠).
 وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٦ ص ٤١٤): قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ بِيَغْدَادَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَارُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمُرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: (لَمَّا وَلَّى زُبِيرٌ يَوْمَ الْجَمَلِ بَلَغَ عَلَيْهِ^{تَحْتَيْهُ}
 فَقَالَ: لَوْ أَنَّ ابْنَ صَفِيَّةَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ، مَا وَلَّى، وَذَاكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُمَا فِي سَقِيقَةٍ
 بَنِي سَاعِدَةَ، فَقَالَ: أَكْتُبْهُ يَا زُبِيرُ؟، فَقَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي؟، فَقَالَ: فَكَيْفَ بِكَ إِذَا قَاتَلْتَهُ،
 وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ؟، قَالَ: فَيَرُونَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَلَّى لِذَلِكَ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: «هَذَا: مُرْسَلٌ».
 وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٢٤١).
 وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٦ ص ٢١٣).

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ٤٥٨).
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَانْظُرْ: «إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعْلَطَائِي (ج ٦ ص ٢٥٣).

جُرْزَهُ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ، فَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مُبَاشِرَةً، وَهُوَ

تَابَعِيٌّ.

وَلِهَذَا: قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: «هَذَا: مُرْسَلٌ».

* وَقَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسيُّ، يُدَلِّسُ، وَيُرِسِّلُ كَثِيرًا.^(١)

وَهُوَ لَمْ يَشْهُدِ الْحَادِثَةَ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ شَبَّهَ فِي «أَحْبَارِ الْبَصْرَةِ» (ص ١٩٧)، وَالطَّبَرِيُّ فِي «تَارِيخِ الْأَمَمِ وَالْمُلُوكِ» (ج ٣ ص ٤١٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ الْهُذَلِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: (سَارَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّاوِيَةِ: يُرِيدُ طَلْحَةَ، وَالزُّبِيرَ، وَعَائِشَةَ... قَالَ عَلَيْهِ: يَا زُبِيرُ، أَتَدْكُرُ يَوْمَ مَرْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي بَنِي: غَنْمٍ، فَنَظَرَ إِلَيَّ، فَضَحِكَ، وَضَحِكْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: لَا يَدْعُ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ: زَهْوَهُ، فَقَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صَهْ، إِنَّهُ لَيْسَ بِهِ زَهْوٌ، وَلَتُنَقَّاتِلَنَّهُ، وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ: نَعَمْ، وَلَوْ ذَكَرْتُ مَا سِرْتُ مَسِيرِي هَذَا، وَاللَّهُ لَا أَفَاتُلُكَ أَبَدًا).

حَدِيثُ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

(١) انْظُرْ: «تُحْفَةَ التَّحْصِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعَرَاقِيِّ (ص ٢٦٢)، وَ«الْمَرَاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٦٨)، وَ«جَامِعَ التَّحْصِيلِ» لِالْعَلَاءِيِّ (ص ٢٥٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُ مُنْكَرٍ، فِيهِ أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ: سُلَمَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.^(١)

قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَافِسِ» (ج ٢ ص ٤١): «وَاهٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٢٧٦): «تَرَكُوا حَدِيثَهُ».

* وَقَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسيِّ، وَهُوَ مَدَلسٌ، وَيُرِسلُ.

وَهَذَا: مُرْسَلٌ، فَإِنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ السَّدُوسيِّ، لَمْ يُدْرِكْ قِصَّةَ مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ، وَلَمْ

يَسْمَعْ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه.

* وَقَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسيِّ، قَدْ أَرْسَلَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ، فَيُنْبَغِي التَّفَطُّنُ لِعِنْعَتِهِ، لِلنَّظَرِ إِلَى إِعْلَالِ الْحَدِيثِ، بِالْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْفَهُ، خَاصَّةً: النَّظَرُ إِلَى نَكَارَةِ مَتْنِ الْحَدِيثِ، الَّذِي يَرْوِيهِ قَتَادَةُ عَنْ مَشَايخِهِ، وَمُخَالَفَتِهِ لِأَصْوُلِ، بِمِثْلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الإِسْتِذْكَارِ» (ج ٦ ص ٣٩): (وَقَتَادَةُ حَافِظٌ مَدَلسٌ، يَرْوِي عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَيُرِسلُ عَنْهُ مَا سَمِعَهُ مِنْ ثَقَةٍ، وَغَيْرِ ثَقَةٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» (ص ٤٢٥): (قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسيِّ: أَحَدُ الْمَشْهُورِينَ بِالتَّدْلِيسِ، وَهُوَ أَيْضًا يُكْثِرُ مِنَ الْإِرْسَالِ).

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْاعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ١٩٤)، وَ(ج ٤ ص ٤٩٧)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧٧٣).

(٢) انْظُرْ: «الْمَرَاسِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٣٨).

قُلْتُ: فَهُوَ مُكْثِرٌ مِنَ الْأَرْسَالِ فِي الْأَحَادِيثِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَتَقْطَنَ لَهَا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥): (قَوْمٌ رَوَوا: عَنْ شُعْبِي لَمْ يَرَوْهُمْ قَطُّ، وَلَمْ يَسْمَعُوهُمْ مِنْهُمْ: إِنَّمَا قَالُوا: «قَالَ فُلَانُ»، فَحُمِّلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ عَنْهُمْ، سَمَاعٌ عَالٍ، وَلَا نَازِلٌ).

وَعَنِ الْإِمَامِ شُعبَةَ بْنِ الْحَجَاجِ قَالَ: (كَانَ قَاتَادَةُ إِذَا جَاءَ مَا سَمِعَ قَالَ: «حَدَّثَنَا»، وَإِذَا جَاءَ مَا لَمْ يَسْمَعْ قَالَ: «قَالَ فُلَانُ»).^(٢)

* وَالتَّدْلِيسُ: هُوَ أَنْ يَرْوِي الرَّاوِي عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، مُوْهِمًا سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ؛ أَيْ: مُوْهِمًا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْفَهُ، مُوْهِمًا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ؛ بِصِيغَةِ مُحْتَمِلَةٍ، كَـ«عَنْ»، أَوْ «قَالَ».

(١) وَانْظُرْ: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِابْنِ زُرْعَةَ الْعَرَاقِيِّ (ص ٢٦٢)، وَ«الْمَرَاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٦٨)، وَ«جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَائِيِّ (ص ٢٥٤).

(٢) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٢٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٢٠٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) وَانْظُرْ: «مُختَصَرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص ٨١)، وَ«الْكِفَايَةُ» لِلْخَطِيبِ (ج ١ ص ٩٧)، وَ(ج ٢ ص ٣٦٧ وَ٤٠٢)، وَ«النُّكَّاتُ عَلَى ابْنِ الصَّالِحِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٢ ص ٦١٤)، وَ«تَدْرِيبُ الرَّاوِي» لِلْسُّيوُطِيِّ (ج ١ ص ٢٥٦)، وَ«الْتَّقْيِيدُ وَالْإِيَاضَةُ» لِلْعَرَاقِيِّ (ص ٩٥)، وَ«فَتْحُ الْمُغَيْثِ» لِلسَّنْجَارِيِّ (ج ١ ص ٣١٣)، وَ«الْأَبْاعِثُ الْحَيَثِ» لِأَحْمَدَ شَاكِرِ (ص ٨٣).

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْكِفَايَةِ» (ج ١ ص ٩٧): (وَالْمُدَلْسُ: رِوَايَةُ الْمُحَدِّثِ: عَمَّنْ عَاصَرَهُ، وَلَمْ يَلْقَهُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ، أَوْ رَوَيَتْهُ: عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعُهُ مِنْهُ، هَذَا هُوَ التَّدْلِيسُ فِي الْإِسْنَادِ).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمَهِيدِ» (ج ٥ ص ٢٩١): (وَقَاتَادَةُ إِذَا لَمْ يَقُلْ: «سَمِعْتُ»، وَخُولِفَ فِي نَقْلِهِ، فَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ يُدَلِّسُ عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَرُبَّمَا كَانَ بَيْنَهُمَا: غَيْرُ ثَقِيقٍ، وَلَيْسَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ يُعَارِضُ بِهَا) ^(١).

وَعَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ: (فَيْلَ: لَهُ، هُلْ رَأَيْتَ قَتَادَةً؟، قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُهُ: كَحَاطِبَ لَيْلَ) ^(٢).

يَعْنِي: يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ.

فَعَنْ أَبِي عَمْرُو بْنِ الْعَلَاءِ رَحْمَةُ اللَّهِ قَالَ: (كَانَ قَتَادَةُ، وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، لَا يَغُثُ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ، يَأْخُذُهُمَا عَنْ كُلِّ أَحَدٍ) ^(٣)؛ يَعْنِي: عَنِ الثَّقِيقِ، وَعَنِ الْمُؤْمِنِ الْمُنْكَرِ.

(١) يَعْنِي: لَا يُعَارِضُ بِهَا الْأُصُولُ الْقَطْعِيَّةُ.

(٢) أَتْرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٢٧٧)، وَالْمِزْيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣ ص ٥١٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ أَبْنُ حَاجِرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٣) انْظُرْ: «الْتَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيحُ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٣ ص ١٢٠٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَاجِرِ (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٤) نَقَلَهُ عَنْهُ أَبْنُ حَاجِرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٥) انْظُرْ: «مُعْجَمَ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (ج ٤ ص ٢٨٠).

قلت: وقتادة: تدلّيسه أقل، من إرساله، فاكتُر ما ذكرروا عنه الإرسال.

* وقد أنكر على قتادة: أحْمَدُ، وابن مَعِينٍ، والبخاريُّ، وابن المدينيُّ، وغيرهم، بمِثيلٍ: هذه الأحاديث المُنكرة، بسبب الإرسال، أو التدليس.

وقال الحافظ الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤٣): (قوم دلّسوا: على أقوام مجھولين، لا يدرى من هم: ومن أين هم).

وأورده الحافظ ابن الأثير في «الكامل في التاريخ» (ج ٣ ص ١٠٧ و ١٠٨).

وآخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (ج ٣ ص ٩٨٠); باب: (مقتل الزبير بن العوام)، من طريق أبي حكيم الصنعاني، عن معمر، عن قتادة، قال: (لما اقتلوها يوم الجمل، كانت الدبرة على أصحاب الجمل، فأفضى عليٌ عليه السلام، إلى الناحية التي فيها الزبير عليه السلام، فلما واجهه قال له: يا أبا عبد الله أتقاتلني بعد بيعني، وما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم: في قتالك لي ظالمًا، فاستحبوا الزبير، وانسلَّ على فرسه منتصراً، إلى المدينة، فلما صار بسفوان، لقيه رجلٌ من مجاشع يقاتل له: النعر بن زمام... ثم قد نجا بنفسه، وهو الآن يريد أهله، فاتبعه: ابن جرموز وأصحابه، وهو يقول: أذكركم الله أني يفوتكم، فشدوا عليه فقتلوه، وأتى ابن جرموز عليه، برأسه: فأمر أن يدفن مع جسده بوادي السباع).

حديث منكر، كذب

وهذا: مرسُلٌ.

وَهَذَا: مُرْسَلٌ، فَإِنْ قَاتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ السَّدُوسيَّ، لَمْ يُدْرِكْ قِصَّةَ مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الصَّحَابَةِ ^(١).

* وَقَاتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسيَّ، قَدْ أَرْسَلَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ، فَيُنْبَغِي التَّفَطُنُ لِعِنْتَتِهِ، لِلنَّظَرِ إِلَى إِعْلَالِ الْحَدِيثِ، بِالْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْفُظُهُ، خَاصَّةً: النَّظَرُ إِلَى نَكَارَةِ مَقْتِنِ الْحَدِيثِ، الَّذِي يَرْوِيهِ قَاتَادَةُ عَنْ مَشَايخِهِ، وَمُخَالَفَتِهِ لِلأُصُولِ، بِمِثْلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الإِسْتِذْكَارِ» (ج ٦ ص ٣٩): (وَقَاتَادَةُ حَافِظُ مُدَلِّسٍ، يَرْوِي عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَيُرِسِّلُ عَنْهُ مَا سَمِعَهُ مِنْ ثَقَةٍ، وَغَيْرِ ثَقَةٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» (ص ٤ ٢٥٤): (قَاتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسيَّ: أَحَدُ الْمَشْهُورِينَ بِالتَّدْلِيسِ، وَهُوَ أَيْضًا يُكْثِرُ مِنَ الْإِرْسَالِ).

قُلْتُ: فَهُوَ مُكْثِرٌ مِنَ الْإِرْسَالِ فِي الْأَحَادِيثِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَنْفَطَّنَ لَهَا. ^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥١): (قَوْمٌ رَوْوَا: عَنْ شُعْيُوخٍ لَمْ يَرَوْهُمْ قَطُّ، وَلَمْ يَسْمَعُوا مِنْهُمْ: إِنَّمَا قَالُوا: «قَالَ فُلَانُ»، فَحُمِّلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ: عَلَى السَّمَاعِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ عَنْهُمْ، سَمَاعٌ عَالٍ، وَلَا نَازِلٌ).

(١) انْظُرْ: «المَرَاسِيلُ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٣٨).

(٢) وَانْظُرْ: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لابْنِ زُرْعَةِ الْعِرَاقِيِّ (ص ٢٦٢)، و«المَرَاسِيلُ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٦٨)، و«جَامِعِ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَائِيِّ (ص ٤ ٢٥٤).

وَعَنِ الْإِمَامِ شُعبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: (كَانَ قَاتَدَةً إِذَا جَاءَ مَا سَمِعَ قَالَ: «حَدَّثَنَا»، وَإِذَا جَاءَ مَا لَمْ يَسْمَعْ قَالَ: «قَالَ فُلَانٌ»).^(١)

* والتدليسُ: هُوَ أَنْ يَرْوِي الرَّاوِي عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، مُوْهِمًا سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ؛ أَيْ: مُوْهِمًا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ، مُوْهِمًا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ؛ بِصِيغَةِ مُخْتَلِفَةٍ، كـ«عَنْ»، أَوْ «قَالَ».^(٢)

قال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكتفائية» (ج ١ ص ٩٧): (والمدلس: رواية المحدث: عَمَّنْ عَاصَرَهُ، وَلَمْ يَلْقَهُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ، أَوْ رِوَايَتَهُ: عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، هَذَا هُوَ التَّدَلِيسُ فِي الْإِسْنَادِ).

قال الحافظ ابن عبد البر في «التتمهيد» (ج ٥ ص ٢٩١): (وقاتدة إذا لم يقل: «سمعت»، وَخُولِفَ فِي نَقْلِهِ، فَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ يُدَلِّسُ عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَرُبَّمَا كَانَ بَيْنَهُما: غَيْرُ ثَقَةٍ، وَلَيْسَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ يُعَارِضُ بِهَا).^(٣)

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

آخر جهه ابن سعيد في «الطبقات الكبرى» (ج ٩ ص ٢٢٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفيانَ في «المعرفة والتاريخ» (ج ٣ ص ٢٠٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَانْظُرْ: «مُختَصَرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لابن كثير (ص ٨١)، وـ«الكتفائية» للخطيب (ج ١ ص ٩٧)، وـ(ج ٢ ص ٣٦٧، ٤٠٢)، وـ«النُّكَتَ عَلَى ابْنِ الصَّالَحِ» لابن حجر (ج ٢ ص ٦١٤)، وـ«تَدْرِيبُ الرَّاوِي» للسيوطبي (ج ١ ص ٢٥٦)، وـ«التَّقْيِيدُ وَالإِيضَاحُ» للعرافي (ص ٩٥)، وـ«فتحُ الْمُغِيْثِ» للسنباري (ج ١ ص ٣١٣)، وـ«الْأَبْاعَاثُ الْحَثِيثَ» لِأَحْمَدَ شَاكِرٍ (ص ٨٣).

(٣) يَعْنِي: لَا يُعَارِضُ بِهَا الْأُصُولُ الْقَطْعِيَّةُ.

وَعَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعَبِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ: (فِيلَ: لَهُ، هَلْ رَأَيْتَ قَتَادَةً؟، قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُهُ:

كَحَاطِبِ لَيْلٍ). ^(١)

يَعْنِي: يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ. ^(٢)

فَعَنْ أَبِي عَمْرُو بْنِ الْعَلَاءِ رَحْمَةُ اللَّهِ: قَالَ: (كَانَ قَتَادَةُ، وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، لَا يَغْتَ

عَلَيْهِمَا شَيْءٌ، يَأْخُذُهُمَا عَنْ كُلِّ أَحَدٍ) ^(٣)؛ يَعْنِي: عَنِ الثَّقَةِ، وَعَنِ الْمُسْعِفِ. ^(٤)

قُلْتُ: وَقَتَادَةُ: تَدْلِيسُهُ أَقْلُ، مِنْ إِرْسَالِهِ، فَأَكْثَرُ مَا ذَكَرُوا عَنْهُ الْإِرْسَالَ.

* وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى قَتَادَةَ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالْبُخَارِيُّ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَغَيْرُهُمْ،

بِمِثْلِ: هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ، بِسَبَبِ الْإِرْسَالِ، أَوِ التَّدْلِيسِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٣): (قَوْمٌ دَلَّسُوا: عَلَى أَقْوَامٍ مَجْهُولِينَ، لَا يُدْرِى مَنْ هُمْ: وَمِنْ أَيْنَ هُمْ).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمُنْتَظَمِ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأَمَمِ» (ج ٥

ص ٩٣)، وَالْحَافِظُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْكَامِلِ فِي التَّارِيخِ» (ج ٣ ص ١٢٥).

(١) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَاجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٢٧٧)، وَالْمِزْيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣ ص ٥١٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٢) انْظُرْ: «الْتَّعْدِيلُ وَالْتَّجْرِيفُ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٣ ص ١٢٠٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٣) نَقْلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٧٧٧).

(٤) انْظُرْ: «مُعْجَمَ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (ج ٤ ص ٢٨٠).

وآخرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١١١) مِنْ طَرِيقِ فُضْلِيِّ بْنِ مَرْزُوقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ الْحَارِثِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ جَوْنِ بْنِ قَتَادَةَ قَالَ: (كُنْتُ مَعَ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، يَوْمَ الْجَمْلِ، وَكَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ بِالْإِمْرَةِ، فَجَاءَ فَارِسٌ: يَسِيرُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْأَمِيرُ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ بِشَيْءٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ... ثُمَّ جَاءَ عَمْرُو بْنُ جُرمُوزٍ، بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْأَحْنَفِ، فَقَالَ: أَدْرَكْتُهُ -يَعْنِي: الزَّبِيرَ- فِي وَادِي السَّبَاعِ، فَقَتَلَتْهُ).

حدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: جَوْنُ^(١) بْنُ قَتَادَةَ بْنِ الْأَعْوَرِ التَّمِيمِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَلَا يُعْرَفُ حَالُهُ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَدْ أَرْسَلَ الْحَادِثَةَ، وَهُوَ لَمْ يُدْرِكِ الزَّبِيرَ بْنَ الْعَوَامِ.

(١) أَوْلَهُ: حِيمٌ مَفْتُوحَةٌ، وَوَاؤ: سَاكِنَةٌ، ثُمَّ تُونُ.

انظر: «الإكمال» لابن مأكولا (ج ٢ ص ١٦٢)، و«توضيح المُشتبه» لابن ناصير الدين الدمشقي (ج ٢ ص ٥٣٨).

جُرْءَةُ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَزْعُمُ عُثْمَانُ الْخَمِيسُ

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَا يُعْرَفُ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ»، وَقَالَ ابْنُ مُفَوْزٍ^(١): «تَابِعٌ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ»، وَذَكَرَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «فِي الْمَجْهُولِينَ».^(٢)
قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ١ ص ١٣٨): (قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُعْرَفُ).

* وَلَا تَصِحُ لِجَوْنِ بْنِ قَتَادَةَ صُحْبَةً، فَتَبَّأَ.

عَنْ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: سَأَلْتُ: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، عَنْ جَوْنِ بْنِ قَتَادَةَ؟، فَقَالَ: (لَا أَعْرِفُهُ).^(٣)

* وَقُرْةُ بْنُ الْحَارِثِ الْبَصْرِيُّ، مَجْهُولٌ أَيْضًا^(٤)، وَلَا يَصِحُ سَمَاعُهُ مِنْ جَوْنِ بْنِ قَتَادَةَ التَّمِيمِيِّ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ.

(١) هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ حَيْدَرَةَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُفَوْزٍ، أَبُو بَكْرِ الْمَعَافِرِيُّ، الْمُتَوَفِّى سَنَةً: ٥٠٥ هـ، كَانَ حَافِظاً لِلْحِدِيثِ، وَعَلَيْهِ مَسْؤُلِيَّةُ إِلَى فَهْمِهِ، عَارِفًا بِاسْمَ الرِّجَالِ وَحَمَلَتْهُ.

انظر: «الصلة في تاريخ الأندلس» لابن بشكوال (ج ٢ ص ٤٤٤)، و«السير للذهبي» (ج ١٩ ص ٤٢١)، و«الفهرست» لابن خير الإشبيلي (ص ١٩٨).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٢ ص ٦٨٨)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» له (ج ١ ص ٥٧٧)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٢ ص ٥٤٢)، و«العلل الكبير للترمذى» (ص ٢٨٣)، و«الكامل في الصعفاء» لابن عدي (ج ٢ ص ١٧٨)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (ج ١ ص ٣٣٦)، و«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لل Mizzi (ج ٥ ص ١٦٥).

(٣) أَكْثَرَ صَحِيحٌ.

آخر حجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٢ ص ٥٤٢)، وابن عدي في «الكامل في الصعفاء» (ج ٢ ص ١٧٨).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٧ ص ١٣٠).

يُقَالُ: كَانَ مَعَ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ: يَوْمُ الْجَمْلِ، وَلَا يَصِحُّ.

* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ آدَمَ الْكُوفِيُّ، وَأَبِي أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلُ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتْيَيْةَ، قَالَ: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجَمْلِ وَاصْطَفَوْا، دَعَا عَلَيْهِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (صَاحِبِ الْعَوَامِ)، الرُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَامِ (صَاحِبِ الْعَوَامِ)، فَقَالَ: أَنْشِدْتَ اللَّهَ تَعَالَى، أَمَا تَذَكَّرُ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، قَالَ: لَقَاتَنَّهُ، وَأَنْتَ ظَالِمٌ لَهُ؟، قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ، فَمَا ذَكَرْتُهُ قَبْلَ مَقَامِي هَذَا، فَانْطَلَقَ رَاجِعًا، فَلَمَّا رَأَهُ صَاحِبُهُ تَبَعَهُ -يَعْنِي: طَلْحَةً بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ- فَرَمَاهُ مَرْوَانٌ بِسَهْمٍ، فَشَدَّ فَخِذْهُ، بِحَدِيدِ السَّرْجِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ رَاهْوَيْهُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٨-الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ)، وَابْنُ مَنْيَعٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٨-الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ).

وَالْحَكَمُ بْنُ عُتْيَيْةَ الْكُوفِيُّ، لَمْ يَشْهَدْ حَادِثَةَ «وَقْعَةِ الْجَمْلِ»، لِأَنَّهُ أَرْسَلَهَا. وَهُوَ وُلَدُ بَعْدَ: «وَقْعَةِ الْجَمْلِ»، الْمَزْعُومَةِ، فَقَدْ وُلِدَ سَنَةً: «سِتٌّ وَأَرْبَعِينَ»، وَكَانَتْ: «وَقْعَةُ الْجَمْلِ»، سَنَةً: «سِتٌّ وَثَلَاثِينَ». ^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، لِإِرْسَالِهِ، وَفِيهِ أَيْضًا: أَبُو إِسْرَائِيلُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيفَةَ الْعَبَسيِّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، سَيِّئُ الْحِفْظِ. ^(٢)

(١) انظر: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبُلَاءِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٨).

(٢) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرِ (ج ١ ص ١٤٠).

* وَنِسْبَةً إِلَى الْغُلُوِّ فِي التَّشْيِعِ، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ فِي بِدْعَتِهِ، فِي الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ.

قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ج ١ ص ١٤٠): «سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَنِسْبَةً إِلَى الْغُلُوِّ فِي التَّشْيِعِ».

* فَالْعُهْدَةُ عَلَيْهِ، فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، لِيَطْعَنَ فِي الصَّحَابَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْتَّلْخِيصِ الْحَبِيرِ» (ج ١ ص ٤٩٢): «ضَعِيفٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٢٤٥): «ضُعُفَّ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ١ ص ٢٢٦): «وَاهٍ».

وِبِالْجُمْلَةِ: فَلَيْسَ فِي طُرُقٍ قِصَّةٍ: مَقْتَلُ الزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ، فِي: «وَقْعَةُ الْجَمَلِ»، طَرِيقٌ تَسْلَمُ مِنَ الْضَّعْفِ.

* فَالْحَادِثَةُ هَذِهُ: مَعْلُوَةُ الْمُتُوْنِ، لَا تَصِحُّ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضَّعِيقَاءِ» (ج ٢ ص ٣٠٠): «الْأَسَانِيدُ: فِي هَذَا لَيْسَ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَلَادِرِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ» (ج ٣ ص ٩٧٧); بَابٌ: «مَقْتَلُ الزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ»، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ، وَغَيْرِهِ: (مَضَى الزُّبَيرُ حِينَ هُزِمَ النَّاسُ، يُرِيدُ الْمَدِينَةَ، حَتَّىٰ مَرَّ بِالْأَحْنَفِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ... ثُمَّ يُرِيدُ الْلَّهَاقَ بِقَوْمِهِ، فَاتَّبَعَهُ: عَمْرُو بْنُ جُرْمُوزٍ، وَفُضَيْلُ بْنُ عَابِسٍ، وَنَفِيلُ بْنُ حَابِسٍ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَرَكَضُوا أَفْرَاسَهُمْ فِي إِثْرِهِ... فَأَسْلَمَاهُ وَلَحِقَهُ الْقَوْمُ فَعَطَافَ عَلَيْهِمْ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ: ابْنُ جُرْمُوزٍ، فَنَصَبَ لَهُ الزُّبَيرُ، فَانْصَرَفَ عَنْهُ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ الْإِثْنَانِ مِنْ وَرَائِهِ، فَالنَّفَقَتِ إِلَيْهِمَا وَحَمَلَ عَلَيْهِ ابْنُ جُرْمُوزٍ فَطَعَنَهُ، فَوَقَعَ فَاعْتَوْرُوهُ فَقَتَلُوهُ، وَاحْتَزَّ ابْنُ جُرْمُوزٍ رَأْسَهُ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى الْأَحْنَفِ، ثُمَّ أَتَاهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: قُولُوا لِأَمِيرِ

المؤمنين: قاتلُ الزبير بالباب، فقال: بشرُوا قاتل ابن صفيه بالنار، وأمر عليّ برأسه، فحمل إلى وادي السباع، فدفن مع بدنه).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كذبٌ

وهذا: مرسلاً.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ وَاهِ حِدَّا، فِيهِ: أَبُو مُخْنَفٍ، لُوطُ بْنُ يَحْيَى الْكُوفِيُّ الشِّعْيُّ، وَهُوَ كَذَّابٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.

قال عنه أبو حاتم: «متروك الحديث»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن عدي: «شيعي محترق، صاحب أخبارهم».^(١)
وقال الحافظ الذهبي في «الميزان» (ج ٤ ص ٢٣٩): (لوط بن يحيى، أبو مخنف: أخباري، تاليف، لا يوثق به).

وقال أبو الحسن ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنية الم موضوعة» (ج ١ ص ٩٨)؛ عن أبي مخنف: «كذاب تاليف».

وأورده الحافظ ابن الأثير في «الكامل في التاريخ» (ج ٣ ص ١١٠ و ١١١).
وأورده الحافظ ابن الجوزي في «المتنظم في تاريخ الملوك والأمم» (ج ٥ ص ٩٣).

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ١٣٩)، و«ديوان الضعفاء» له (ص ٣٢٣)، و«يسان الميزان» لابن حجر (ج ٤ ص ٤٩٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (ج ٥ ص ١٨٣)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ج ٧ ص ٢٤٦)، و«مختصر الكامل في الضعفاء» للقريري (ص ٦٤٥)، و«الضعفاء والمترؤكين» للدارقطني (ج ٤٤٩)، و«تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» لابن شاهين (٥٢٦)، و«الضعفاء والمترؤكين» لابن الجوزي (ج ٣ ص ٢٨).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: (قُتِلَ أَبِي، يَوْمَ الْجَمَلِ، وَقَدْ رَأَدَ عَلَى السَّيْنَ، أَرَبَعٌ
وَسَيْنَيْنَ).

أَثْرٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ١٨ ص ٣٤٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ
الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٣٤٨)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١١٣)،
وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ٣٦٥): ذَكَرَهُ بِدُونِ إِسْنَادٍ؛ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ
الْوَاقِدِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَخِيهِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «التَّذْكِرَةِ» (ج ١ ص ٢٤٥): (يَرُوِي عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ).

* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ، لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ، الزُّبَيرُ بْنُ الْعَوَامِ^(٢)، وَلَمْ يَشْهُدْ: مَعْرَكَةَ
الْجَمَلِ.

* وَقُتِلَ ابْنُ جُرْمُوزٍ، لِلزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ، فِي: «مَوْقِعَةِ الْجَمَلِ»، أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ
فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ (ج ١٨ ص ٣٧٠، ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣) مِنْ طُرُقِ
عَنْ عَاصِمٍ بْنِ أَبِي الْجُودِ، عَنْ زِرٍ بْنِ حُبَيْشٍ... فَذَكَرَ الْقِصَّةَ.

* وَفِيهَا: وَهُمْ فِي أَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا.

(١) انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَبْرٍ (ج ٣ ص ١٦٦٠).

(٢) وَانظر: «جَامِعُ التَّحْصِيلِ فِي أَحْكَامِ الْمَرَاسِيلِ» لِلْعَلَائِي (ص ٢١٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُ مُنْكَرٍ، فِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ،
وَيُخْطِئُ كَثِيرًا، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)
وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ أَبْنُ الْأَئْثِيرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٢ ص ١٩٩)، وَأَبُو الْقَاسِمِ
الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «سِيرِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ» (ج ١ ص ٢٣٤)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي
«مُعْجمِ الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ٤٦).
قُلْتُ: فَهَذَا الْإِسْنَادُ مُنْكَرٌ، لَا يَصِحُّ.

* وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْأَسْدِيُّ، وَهُوَ أَبْنُ بَهْدَلَةَ، وَهُوَ صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ، خَاصَّةً
فِي رِوَايَتِهِ عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ^(٢): إِنَّهَا مُضطَرِّبَةٌ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ فِي
الْأَفَاظِهِ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ التَّفَرُّدَ بِمِثْلِ هَذَا الْمَتْنِ الْمُنْكَرِ؛ لَوْ كَانَ ثِقَةً
فَكَيْفَ وَهَذِهِ حَالُهُ.

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «لَمْ يَكُنْ بِذَاكَ الْحَافِظِ»، وَقَالَ أَبْنُ خِرَاشٍ: «فِي حَدِيثِهِ: نُكْرَةٌ»،
وَقَالَ أَبْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِحَافِظٍ»، وَقَالَ
الْعُقَيْلِيُّ: «لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا سُوءُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ»، وَقَالَ أَبْنُ
عُلَيْسَةَ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ أَبْنُ سَعْدٍ: «ثِقَةٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرُ الْخَطَا فِي حَدِيثِهِ»، وَقَالَ

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٣٨).

(٢) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٧٨)، وَ(ج ٥ ص ٣٥)، وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ
(ج ٢ ص ٧٨٨)، وَ«مِيزَانُ الْأَعْدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٧١ و ٧٢).

رَهْيُونُ بْنُ حَرْبٍ: «مُضطربٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «صَدُوقٌ، يَهِمُّ».^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شِرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٤٢٣): (وَمِمَّنْ يَضْطَرِبُ فِي حَدِيثِهِ: سِمَاكٌ، وَعَاصِمٌ بْنُ بَهْدَلَةَ، وَقَدْ ذَكَرَ التَّرْمِذِيُّ أَنَّ هَؤُلَاءِ، وَأَمْثَالَهُمْ، مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَكَثْرَةِ خَطْهِ: لَا يُحْتَاجُ بِحَدِيثٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ؛ إِذَا افْرَدَ، يَعْنِي: فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْأُمُورِ الْعِلْمِيَّةِ، وَأَنَّ أَشَدَّ مَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا اضْطَرَبَ أَحَدُهُمْ فِي الْإِسْنَادِ، فَرَادَ فِيهِ، أَوْ نَقَصَ، أَوْ غَيَّرَ الْإِسْنَادَ، أَوْ غَيَّرَ الْمَتْنَ تَغَيِّرًا يَتَغَيِّرُ بِهِ الْمَعْنَى). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِجَلِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (ج ٢ ص ٦): (وَكَانَ ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ يُخْتَلِفُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ زِرٍّ، وَأَبِي وَائِلٍ). اهـ

* وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: (كَتَبَ مُضَعَّبٌ بْنُ الزَّبِيرٍ؛ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، إِنِّي قَدْ حَبَسْتُ ابْنَ جُرْمُوزٍ: قَاتِلَ أَبِي، فَكَتَبَ

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزْيِيِّ (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَ«الصُّعَفَاءُ لِلْعُفَيْلِيِّ» (ج ٣ ص ٣٣٦)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٥)، وَ«الْمَعْنَى فِي الْصُّعَفَاءِ» لِهُ (ج ١ ص ٥٠٨)، وَ«سِيرُ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٥ ص ٢٥٦)، وَ«الْعِبَرُ فِي خَيْرٍ مِنْ غَرَبٍ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ١٢٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣٨)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٤٧١)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٣٤٠)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٧ ص ٥٨٥)، وَ«تَارِيخُ دَمْشَقٍ» لِابْنِ عِسَاكِرٍ (ج ٢٥ ص ٢٣٩)، وَ«الطَّبَاقَاتُ الْكُبِيرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٢٠)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٧ ص ٢٥٦)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٦) - بِرِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ.

إليه: بئس ما صنعتَ ما كنتُ؛ لاقتُلَ أَعْرَابِيًّا مِنْ بَنِي تميمٍ: بِالرَّبِيعِ، خَلَّ سَبِيلُهُ، فَخَلَّ سَبِيلُهُ، فَخَرَجَ إِلَى السَّوَادِ، فَدَفَعَ عَلَى نَفْسِهِ رَحًا، فَقُتِلَ نَفْسَهُ).

حدِيثٌ منْكَرٌ، كذبٌ

وهذا: مُرسَلٌ

آخرَ حَجَةٍ أَبُو القَاسِمِ الْبَغَوَى في «معجم الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ٤٤٥).
قلْتُ: وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ، فِيهِ: عَامِرُ بْنُ صَالِحٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرُّبِيرِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ
الْحَدِيثِ.

قالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ في «التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ» (ج ١٣ ص ٢٤٢): «وَاهٍ، وَضَعَفَهُ عَيْرٌ
وَاحِدٌ». (١)

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ في «السِّيرِ» (ج ١ ص ٦٤ و ٦٥)؛ وَقَالَ عَقِبَهُ: «وَكَانَ قَدْ
كَرَهَ الْحَيَاةَ، لِمَا كَانَ يَهُولُ عَلَيْهِ، وَيَرَى فِي مَنَامِهِ».

وَآخَرَ حَجَةٍ أَبُو الْعَرَبِ ابْنُ تَمِيمٍ في «المِحَنِ» (ص ٩٧) مِنْ طَرِيقِ حَجَاجِ بْنِ مِنْهَالٍ،
قالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ رَجَاءٍ، قَالَ: (لَمَّا تَقَنَ الْفَرِيقَانِ، يَوْمَ
الْجَمَلِ، كَانَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَوَّلَ قَتِيلٍ، فَانْهَزَّ مُوا، فَانْطَلَقَ الرُّبِيرُ بْنُ الْعَوَامِ عَلَى فَرَسٍ
يُدْعَى: ذُو الْخِمَارِ، حَتَّى أَتَى سَفَوَانَ^(٢)، فَلَقَاهُ النَّغْرُ الْمُجَاشِعِيُّ، فَقَالَ: يَا حَوَارِيَ رَسُولِ

(١) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ج ٢ ص ٨٢٠)، و«فتح الباري» له (ج ١ ص ١٩)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ٣٦٠).

(٢) سَفَوَانُ: مَاءٌ، بِالْبَصَرَةِ، وَهِيَ مَاءٌ كَثِيرٌ.
انظر: «معجم البلدان» للحموي (ج ٣ ص ٢٢٥).

الله؛ أَيْنَ تَذَهَّبُ، تَعَالَ، فَأَنْتَ فِي ذَمَّتِي، وَجَاءَ يَسِيرُ مَعَ النَّفْرِ، قَالَ: وَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسِ التَّمِيمِيِّ، فَقَالَ: لَقِيَ الزُّبِيرَ بِسَفَوانَ، قَالَ: فَمَا تَأْمُنُ إِنْ كَانَ جَاءَ فَحَمَلَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّىٰ ضَرَبَ بَعْضُهُمْ حَوَاجِبَ بَعْضٍ بِالسُّيُوفِ، قَالَ: إِذْنٌ يَلْحُقُ بِنِسَيَّةَ، فَسَمِعَهُ: عُمَيْرُ بْنُ جُرْمُوزٍ، وَفَضَالَةُ بْنُ حَاسِنٍ، وَرَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: رُفَيْعٌ، فَانْطَلَقُوا حَتَّىٰ لَقُوهُ مُقْبِلاً، مَعَ النَّفْرِ، وَهُوَ فِي طَلَّبِهِ، فَاتَّاهُ عُمَيْرٌ مِنْ حَلْفِهِ فَطَعَنَهُ، طَعْنَةً حَفِيفَةً، فَحَمَلَ عَلَيْهِ الْزُّبِيرُ، فَلَمَّا اسْتَلَحَّ قَدْرُهُ، وَظَنَّ أَنَّهُ قَاتِلُهُ، قَالَ: يَا فَضَالَةُ، يَا رُفَيْعُ، فَحَمَلُوا عَلَيْهِ فَقَتَلُوهُ.

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

* وَعَمْرُو بْنُ رَجَاءٍ، هَذَا لَا يُعْرَفُ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَقَدْ أَرْسَلَ الْحَادِثَةَ، وَلَمْ

يَشْهُدْهَا.

* وَجَاءَ فِي الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى^(١)، أَنَّ الرَّاوِيَ، لِهَذِهِ الْقِصَّةِ، هُوَ عَمْرُو بْنُ جَاؤَانَ

التَّمِيمِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ^(٢)، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَقَدْ أَرْسَلَ الْقِصَّةَ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٣ ص ٢٥٠): «عَمْرُو بْنُ جَاؤَانَ: لَا يُعْرَفُ».

* وَالْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ أَبُو بَحْرِ التَّمِيمِيُّ، قِيلَ: شَهِدَ مَعَ عَلَيِّ^{بْنِ حَمْزَةَ}: «وَقْعَةُ صِيفَيْنَ»،

وَلَمْ يَشْهُدْ: «وَقْعَةُ الْجَمِيلِ»، مَعَ أَحَدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

(١) انظر: «التَّارِيخُ» لابن خَيَّاطٍ (ج ١ ص ١٦٥)، و«الإِصَابَةُ فِي تَمِيزِ الصَّحَابَةِ» لابن حَجَرٍ (ج ١ ص ٥٤٦)،

و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٥ ص ٢١).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرٍ (ج ٥ ص ٢١).

جُرْزَهُ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

* خَرَجَ مَعَ مُصَبِّعِ بْنِ الزُّبَيرِ، إِلَى الْكُوفَةِ، وَبِهَا مَاتَ، فِي سَنَةِ «٦٧» هـ، وَقِيلَ:

«٧١» هـ، عَنْ: «سَبْعِينَ»، سَنَةٍ، وَدُفِنَ بِالشَّوَّبَةِ. ^(١)

* وَمَا دَامَ لَمْ يَشْهُدِ الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ: «مَعْرَكَةُ الْجَمَلِ»، فَهِيَ حَادِثَةٌ مَكْذُوبَةٌ عَلَيْهِ

فِي التَّارِيخِ.

* وَقِيلَ: قُتِلَ الزُّبَيرُ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ وَسِتِّينَ.

وَيُقَالُ: ابْنُ سِتِّينَ، أَوْ إِحْدَى وَسِتِّينَ سَنَةً.

وَيُقَالُ: قُتِلَ الزُّبَيرُ بْنُ الْعَوَامِ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ.

* وَهَذَا مِنَ الاضطِرَابِ.

وَيُقَالُ: قُتِلَ يَوْمَ الْجَمَلِ، فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ. ^(٢)

وَقِيلَ: أَنَّ «وَقْعَةَ الْجَمَلِ»، كَانَتْ فِي النِّصْفِ، مِنْ جُمَادَى الْآخِرِ، فِي سَنَةِ: «سِتٌّ

وَثَلَاثِينَ» لِلْهِجَرَةِ.

وَقِيلَ: فِي رَجَبٍ، فِي سَنَةِ: «سِتٌّ وَثَلَاثِينَ».

(١) وَانْظُرْ: «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» لِابْنِ خَلْكَانَ (ج ٢ ص ٤٧٩).

(٢) انْظُرْ: «مُعْجمَ الصَّحَابَةِ» لِلْبَغَويِّ (ج ٢ ص ٤٤٥ و ٤٤٦)، وَ«مَعْرِفَةَ الصَّحَابَةِ» لِأَبِي ثُعَيْمٍ (ج ١ ص ٣٤٩)، وَ«الْإِصَابَةَ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٩)، وَ«الإِسْتِيَاعَابَ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٣ ص ٣٠٩ و ٣٢٠)، وَ«الْبِدَائِيَةُ وَالنَّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٥ ص ٢٤٤)، وَ«الْمِحَنُ» لِابْنِ تَمِيمٍ (ص ١٠٠)، وَ«تَارِيخُ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ص ٢٤)، وَ«الْتَّقَاتِ لَهُ» (ج ٢ ص ٣٤٠)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِيِّ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ١٩١).

وَقِيلَ: فِي رَمَضَانَ، فِي سَنَةِ: «سِتٌّ وَثَلَاثَيْنَ». ^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا إِلَاضْطَرَابُ فِي تَحْدِيدِ شَهْرٍ: «وَقْعَةُ الْجَمَلِ»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْكَذِبِ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ.

* وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ أَسَامَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (أَسْلَمَ الرُّبِّيرُ، وَهُوَ ابْنُ سِتَّةِ عَشَرَ سَنَةً، وَلَمْ يَتَحَلَّفْ عَنْ غَزْوَةِ غَزَّاها: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ، وَقُتِلَ، وَهُوَ: ابْنُ بَضْعِ وَسِتِّينَ سَنَةً).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ تَمِيمٍ فِي «الْمِحَنِ» (ص ١٠٣).

* وَعُرْوَةُ بْنُ الرُّبِّيرِ، لَمْ يُدْرِكْ: الرُّبِّيرُ بْنُ الْعَوَامِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

* وَرِوَايَةُ: هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ فِي الْعَرَاقِ، لَا تَصْحُّ.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ١٣ ص ٤٥)، و«أخبار البصرة» لابن شبة (ص ١٩٢)، و«أنساب الأشراف» للبلاذري (ج ٣ ص ٩٩٠)، و«المحن» لابن تميم (ص ١٠٠)، و«طبقات الكبار» لابن سعيد (ج ٣ ص ٢١٤)، و«المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة» لأبي القاسم الأصحابياني (ج ٢ ص ٥٦٤)، و«تارikh الصحابة» لابن حبان (ص ٢٤)، و«الثقة» لـ (ج ٢ ص ٣٤٠)، و«عمدة القاري» للعيني (ج ١٢ ص ١٨٩).

(٢) قال أححمد: «كان رواية أهل المدينة عنده أحسن، أو قال: أصح»، وقال أيضًا: « حين سأله الأثرم: هذا الاختلاف عن هشام، منهم من: يبرسل، ومنهم من: يسند عنه، من قبله كان؟ فقال أححمد: نعم»، وقال ابن رجب: «وهذا مما يؤيد ما ذكره الإمام أحمد أنَّ حديثَ أهلِ المَدِينَةِ عَنْهُ، كَمَالِكٍ، وَغَيْرِهِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعَرَاقِ

جُرْزَهُ فِيهِ؛ كَشْفُ أَسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

* وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، قَالَ: (قُتِلَ الرَّبِيعُ، وَهُوَ ابْنُ بَضْعٍ وَسِتِّينَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو القَاسِمِ الْبَغَوَى في «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ٤٤٥)، وَالطَّبرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٢١).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الإِسْتِيَاعِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ» (ج ٣ ص ٣٠٩).

* وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: لَمْ يَشْهَدِ الْحَادِثَةَ، فَهِيَ مُرْسَلَةٌ، لَا تَصِحُّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٣٤٨) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ، ثَنَانَ أَبْوَ الْزَّنْبَاعِ، ثَنَانَ يَحْيَى بْنَ بُكَيْرٍ، قَالَ: (قُتِلَ الرَّبِيعُ، يَوْمَ الْجَمْلِ، فِي جُمَادَى: لَا أَدْرِي الْأُولَى، أَوِ الْآخِرَةِ، فِي سَنَةٍ: سِتٌّ وَثَلَاثِينَ).

عَنْهُ»، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «أَنَا أَعْلَمُ بِعُرْوَةَ مِنْ هِشَامٍ»، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَرَاشٍ: «بِلَغَنِي أَنَّ مَالِكًا؛ نَقَمَ عَلَى هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ حَدِيثَهُ لِأَهْلِ الْعَرَاقِ، وَكَانَ لَا يَرْضَاهُ، ثُمَّ قَالَ: قَدِمَ الْكُوفَةَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، قَدْمَةً كَانَ يَقُولُ فِيهَا: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَالثَّانِيَةَ، فَكَانَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، وَقَدِمَ الثَّالِثَةَ، فَكَانَ يَقُولُ: أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ -يَعْنِي: يُرِسِّلُ عَنْ أَبِيهِ-، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «ثَقَةُ ثَبْتٍ، لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ إِلَّا: بَعْدَمَا صَارَ إِلَى الْعَرَاقِ، فَإِنَّهُ ابْسَطَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَهْلُ بَلْدِهِ، وَالَّذِي نَرَى: أَنَّ هِشَامًا تَسْهَلَ لِأَهْلِ الْعَرَاقِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَكَانَ تَسْهَلُهُ أَنَّهُ أَرْسَلَ عَنْ أَبِيهِ، مِمَّا كَانَ يَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ».

وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٣٥)، وَ«شَرْحِ عَلَلِ التَّرْمِذِيِّ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٧٨).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا مُرْسَلٌ.

هَكَذَا قَالَ: عَلَى الشَّكِّ: لَا أَدْرِي جُمَادَى الْأُولَى، أَوْ جُمَادَى الْآخِرَةِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (ج ٢ ص ٤٤٤)، وَالطَّبرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٢٣) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: (قُتِلَ الزَّبَرُ بَنْيَهُ، يَوْمَ الْجَمَلِ، فِي جُمَادَى، سَنَةً: سِتٌّ وَثَلَاثِينَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

وَهَذَا مُرْسَلٌ.

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ، قَالَ: (نَزَّلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]؛ قَالَ: (فِي عَلِيٍّ، وَعَمَارٍ، وَطَلْحَةَ، وَالْزَبَرِ، الَّذِينَ افْتَلُوا يَوْمَ الْجَمَلِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْعَربِ أَبْنُ تَمِيمٍ فِي «الْمِحَنِ» (ص ١٠٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ قَالَ: بَلَغَنِي، عَنْ دَاؤَدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

* وَرُوِيَ بَلَاغًا مِنْ مَجْهُولٍ.

* وَلَمْ يُثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،

أَنَّهُمْ ذَكَرُوا عَنْ نُزُولِ الْآيَةِ فِي: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ».

وآخرَ جههُ أبو العَربِ ابنُ تميمٍ في «المِحن» (ص ١٠٠) مِن طرِيقِ أصْبَغَ بْنَ الفَرجِ، عنِ ابنِ وَهْبٍ، عنْ يُونسَ بْنِ يَزِيدَ، عنِ ابنِ شَهَابٍ قَالَ: (وَلَّيَ الرُّبِيرُ بْنُ الْعَوَامِ، يَوْمَ الْجَمَلِ، وَأَدْرَكَهُ: ابْنُ جُرْمُوزٍ، وَرَجُلٌ مِنْ تَمِيمٍ، فَقَتَلَهُ، وَقُتِلَ: الرُّبِيرُ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ وَسِتِينَ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، وَكَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ، لَا يَصْحُ.

* وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الرُّهْرِيُّ، لَمْ يُدْرِكْ حادِثَةَ الْجَمَلِ، وَقَدْ أَرْسَلَهَا.

* وَمَرَاسِيلُ الرُّهْرِيٌّ، مِنْ أَضْعَفِ الْمَرَاسِيلِ.^(١)

وَقَالَ أبو العَربِ ابنُ تميمٍ في «المِحن» (ص ٩٧): حَدَّثَنِي غَيْرٌ وَاحِدٌ، عنْ أَسَدٍ، عنْ زِيَادٍ، عنْ عَوَانَةَ، قَالَ: (أَمَّا طَلْحَةُ بْنُ عَبْيَدِ اللَّهِ: فَرَمَاهُ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، بِسَهْمٍ: فَقَتَلَهُ، وَرَجَعَ الرُّبِيرُ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى بَلَغَ وَادِي السَّبَاعِ^(٢)، قَالَ: وَلَمَّا رَأَى الرُّبِيرَ، ابْنَ جُرْمُوزٍ حَمَلَ عَلَيْهِ الرُّبِيرُ، فَقَالَ لَهُ: ابْنُ جُرْمُوزٍ: اللَّهُ، اللَّهُ: يَا رُبِيرُ، فَكَفَّ عَنْهُ، ثُمَّ تَغَفَّلَهُ: ابْنُ جُرْمُوزٍ، فَقَتَلَهُ بِالْبَصْرَةِ...).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ، كَذِبٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ، وَفِيهِ: مَجَاهِيلٌ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْإِسْنَادِ.

فَهُوَ: حَدِيثُ كَذِبٌ.

(١) انظر: «الْمَرَاسِيلُ» لابن أبي حاتم (ص ٣)، و«تَهْذِيب التَّهْذِيب» لابن حجر (ج ١٢ ص ٣١٥).

(٢) وَادِي السَّبَاعِ: هُوَ بَيْنَ الْبَصْرَةِ، وَمَكَّةَ.

انظر: «معجم الْبُلْدَانِ» لِلْحَمْوَيِّ (ج ٥ ص ٣٤٣).

وَعَنْ زِرْ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: (جَاءَ ابْنُ جُرْمُوزٍ قَاتِلُ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ رضي الله عنه، يَسْتَأْذِنُ عَلَى عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: لَيَدْخُلُ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةِ النَّارِ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيٌّ: الزَّبِيرُ). ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ: (اسْتَأْذَنَ ابْنُ جُرْمُوزٍ عَلَى عَلَيٍّ رضي الله عنه، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: ابْنُ جُرْمُوزٍ يَسْتَأْذِنُ، فَقَالَ: ائْدُنُوا اللَّهَ لَيَدْخُلُ قَاتِلُ الزَّبِيرِ النَّارَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَإِنَّ حَوَارِيًّا: الزَّبِيرُ).

حدیث منکر، کذب

آخرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٨٩ و ١٠٢ و ١٠٣)، وَفِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٧٣٧)، وَالْتَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (٣٧٤٤)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٣)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبِيرَى» (ج ٣ ص ١٠٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٢ ص ٩٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (١٩٦)، وَفِي «السُّنْنَةِ» (١٣٨٨)، وَ(١٣٨٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ص ١٩٠ و ١٩٤ و ١٩٦)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (٢١١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدِرِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ عَلَى شَرْطِ الْإِمَامِينَ» (ج ٣ ص ٣٦٧)، وَتَمَامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٤ ص ٣٠٣)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٢٨)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٧٠٦٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «فَضَائِلِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ» (١٠٧)، وَفِي «حِلْيَةِ الْأَوْلَيَاءِ» (ج ٤ ص ٧٣٧٣)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٧٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «شِرْحِ مَذَاهِبِ أَهْلِ

(١) وَهَذَا الْلَّفْظُ ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: (لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيٌّ: الزَّبِيرُ).

آخرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٥٣ و ٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٨٧٩)، عَنْ جَابِرِ رضي الله عنه.

السنة» (١٥٩)، وأبن عيالان في «الغيلانيات» (٨٣٠)، و(ق/١١/ط)، والأجربي في «الشريعة» (ج ٣ ص ٣٩٦)، والمخلص في «المخلصيات» (ج ٢ ص ١١٦)، و(ق/٢٦/ط)، وأبن الجوزي في «جامع المسانيد» (ج ٦ ص ١٧٢)، وفي «صفة الصفوة» (ج ١ ص ٣٤٧)، و(ق/٣٢/ط)، وشرف الدين اليونيني في «مشيخته» (ص ٨٦)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (ث ٥٠٢)، وأبن الأثير في «أسد الغابة» (ج ٢ ص ١٩٩)، وأبن حبان في «الثقات» (ج ٢ ص ٢٨٣) وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (ج ٢ ص ٤٤٦)، وأبو القاسم الشيباني في «الفوائد» (ق/٧٤/ط)، وأبن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ١٨ ص ٣٧٢)، واللكلائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ج ٧ ص ١٤٠٥)، وضياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختارة» (ج ٢ ص ٤٥٦)، وفي «الأحاديث والحكايات» (ق/٣٥/ط)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (ج ٢ ص ٢٩٨) مِنْ طرِيق أبي الأحوص سلام بن سليم، وزائدة بن قدامة، وسفيان الثوري، وشيبان بن عبد الرحمن، وحماد بن سلمة، وشريك بن عبد الله، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم؛ كُلُّهم عن عاصم بن بهذلة، عن زر بن حبيش به.

وقال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وهذا سندٌ منكرٌ، فيه عاصم بن بهذلة الكوفي، وهو كثير الخطأ، سيء الحفظ^(١).

(١) انظر: «تهدىء الكمال» لليمزي (ج ١٣ ص ٤٧٧)، والكمال في أسماء الرجال للقدسى (ج ٦ ص ٤٨)، و«تهدىء التهدىء» لأبن حمير (ج ٦ ص ٢٧١)، و«تاريخ دمشق» لأبن عساكر (ج ٢٥ ص ٢٢٤ و ٢٣٩).

جزءٌ فيه؛ كشفُ أسطورة: عمرو بن جرموز الذي يزعم عثمان الخميس

قال الحافظ ابن سعيد في «الطبقات الكبرى» (ج ٦ ص ٣٢٠) عن عاصم بن أبي النجود: (وكان ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه).
 وقال الحافظ يعقوب بن سفيان: (في حديثه اضطراب).^(١)
 وقال الحافظ ابن علية: (سيئ الحفظ).^(٢)
 وقال الحافظ أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ١ ص ٣٤١): (محله عندي:
 محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذلك الحافظ).
 وقال الحافظ ابن خراش: (في حديثه نكرة).^(٣)
 *وقال الحافظ العقيلي: (لم يكن فيه: إلا سوء الحفظ).^(٤)

(١) أثر صحيح.

آخر جهه ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (ج ٢٥ ص ٢٢٤).
 وإسناده صحيح.

وذكره المزني في «تهذيب الكمال» (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٦ ص ٢٧٢).
 (٢) أثر صحيح.

آخر جهه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٦ ص ٣٤١).
 وإسناده صحيح.

وذكره المزني في «تهذيب الكمال» (ج ٣ ص ٤٧٨).
 (٣) أثر صحيح.

آخر جهه ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).
 وإسناده صحيح.

وذكره المزني في «تهذيب الكمال» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٦ ص ٢٧٣).
 (٤) أثر صحيح.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ: (فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ).^(١)

وَلِذِلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤٧١): (صَدُوقٌ: لَهُ أَوْهَامٌ).

* وَسُئَلَ رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، فَقَالَ: (مُضْطَرِبٌ).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٥): (صَدُوقٌ: يَهِمُ).

وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ص ١٩٠) مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَخْرَمَ، نَأَى
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، نَأَى سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ أَبِي بَهْدَلَةَ، عَنْ زَرْ بْنِ
حُبَيْشٍ، قَالَ: (أَنَّ ابْنَ جُرْمُوزٍ اسْتَأْذَنَ عَلَىٰ: عَلَيٰ هُنَّا)، فَقَالَ: أَئْذَنُوا لَهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ
اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ، إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَالزَّبِيرِ
حَوَارِيًّا).^(٣)

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ، عَقِبَ هَذَا الْحَدِيثِ: (جَعَلَ هَذَا الرَّاوِي، قَوْلَهُ: «بَشِّرْ

قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ»، مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ: وَهُمُ.

* إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ: عَلَيٰ بْنُ أَبِي طَالِبٍ هُنَّا، وَمَا بَعْدُهُ قَوْلُ: النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ.

* رَوَى ذَلِكَ: أَبُو سَلَمَةَ التَّبُوذَكِيُّ، عَنْ سَلَامٍ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، مُبَيَّنًا، مُفَصَّلًا.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقِ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).

(١) انظر: «السُّؤُالَاتِ» لِلْبَرْقَانِيِّ (٣٣٨).

(٢) انظر: «الْعِلَالُ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» رِوَايَةَ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٦).

* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ، وَشَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَسُفيَانُ التَّوْرِيُّ، وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ؛ ثَمَانِيَتُهُمْ: رَوْهُ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ بَهْدَلَةَ.

* وَجَعَلُوا الْفَصْلَ الْأَوَّلَ: مِنْ كَلَامِ عَلَيٰ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْفَصْلَ الثَّانِيَ: مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). اهـ.

فَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ: «وَهُوَ لَيْدُخُلُ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ النَّارِ»، هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى، عَلَيٰ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَاللَّفْظُ الثَّانِي: «وَهُوَ إِنْ لِكُلَّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَحَوَارِيًّا الزُّبِيرُ»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَسُئَلَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٣ ص ٢٠٠)؛ عَنْ حَدِيثِ زِرٍّ، عَنْ عَلَيٰ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيًّا الزُّبِيرُ».

فَقَالَ: (هُوَ حَدِيثُ يَرْوِيهِ: أَصْحَابُ عَاصِمٍ بْنِ بَهْدَلَةَ: زَائِدَةُ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَغَيْرُهُمْ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَلَيٰ).

* وَخَالَفَهُمْ: سَلَامُ أَبُو الْمُنْدِرِ؛

فَرَوَاهُ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلَيٰ.

وَالْمَحْفُوظُ: حَدِيثُ زِرٍّ بْنِ حُبَيْشٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٧٩): (وَهَذَا الْحَدِيثُ: قَدْ رُوِيَ، عَنْ عَلَيٰ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَلَا نَعْلَمُ يُرَوَى؛ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ بْنِ حُبَيْشٍ).

جُرْزَهُ فِيهِ؛ كَشْفُ أُسْطُورَةِ عَمْرُو بْنِ جُرْمُوزِ الَّذِي يَرْعُمُ عُثْمَانَ الْخَمِيسُ

* فَقَدِ اضْطَرَبَ الرُّوَاةُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَتْنِهِ، اضْطَرَابًا شَدِيدًا، وَلَمْ

يُضْبِطُوهُ، كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي التَّخْرِيجِ الْمُتَقدِّمِ، مَعَ ضَعْفِ أَسَانِيدِهِ.

* كَمَا اضْطَرَبُوا فِي قَوْلِ الزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ:

وَمَرَّةً: «لَمْ يَذْكُرِ الزُّبَيرُ شَيْئًا، عِنْدَمَا ذَكَرَهُ عَلَيْهِ».

وَمَرَّةً: «يَقُولُ الزُّبَيرُ: نَعَمْ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ».

وَمَرَّةً: «يَقُولُ الزُّبَيرُ: بَلَى، وَلَكِنِّي: نَسِيْتُ».

وَمَرَّةً: «يَقُولُ الزُّبَيرُ: نَعَمْ، وَلَمْ أَذْكُرْ إِلَّا فِي مَوْقِفِي هَذَا».

وَمَرَّةً: «يَقُولُ الزُّبَيرُ: لَمْ أَذْكُرْ قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وَمَرَّةً: «يَقُولُ الزُّبَيرُ: بَلَى، وَاللَّهُ لَقَدْ نَسِيْتُهُ مُنْذُ سَمِعْتُهُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ ذَكَرْتُهُ الْأَنَّ، وَاللَّهُ لَا أَفَاتِلُكَ».

فَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرِبٌ، لَا يَصْحُ.

* وَجَاءَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقٍ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ (ج ١٨ ص ٣٤٠)؛ أَنَّ الزُّبَيرَ بْنَ الْعَوَامِ

قُتِلَ يَوْمَ: «الْجَمَلِ»، فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ، فِي سَنَةِ: «سِتٌّ وَثَلَاثِينَ».

* وَجَاءَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقٍ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ (ج ١٨ ص ٣٤١)؛ أَنَّ الزُّبَيرَ بْنَ الْعَوَامِ

قُتِلَ يَوْمَ: «الْجَمَلِ»، وَهُوَ مُنْصَرِفٌ مِنْهُ، فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ، وَتُوفِيَ فِي رَجَبٍ، فِي سَنَةِ

«سِتٌّ وَثَلَاثِينَ»، قَتَلَهُ: «بِشْرُ بْنُ جُرْمُوزٍ».^(١)

(١) وَإِنْظُرْ: «الْمَسْتَخْرَجَ مِنْ كُتُبِ النَّاسِ لِلتَّذَكِّرَةِ وَالْمُسْتَطْرَفَ مِنْ أَحْوَالِ الرِّجَالِ لِلْمَعْرِفَةِ» لِأَبِي الْفَاسِمِ

الْأَصْبَهَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٦٤).

* وجاء في «تاریخ دمشق» لابن عساکر (ج ١٨ ص ٣٣٩)؛ أنَّ الزُّبَيرَ بْنَ الْعَوَامَ، استشهدَ بِصَفَوَانَ، مِنْ نَاحِيَةِ الْبَصْرَةِ، فِي سَنَةِ: «سِتٌّ وَثَلَاثَيْنَ».

* وهَذَا مِنَ الاضطرابِ فِي قَتْلِ الزُّبَيرِ بْنِ الْعَوَامِ (صَحِيقَهُ).

وقال الحافظُ ابنُ عساکرَ في «تاریخ دمشق» (ج ١٨ ص ٣٤٠): (وُقُتِلَ يَوْمَ «الْجَمِيلِ»، وَقَدْ تَحَمَّى عَنِ الْقِتَالِ، فَتَبَعَهُ ابْنُ جُرْمُوزٍ، فَقَتَلَهُ).^(١) وفيه نظر.



(١) وَانْظُرْ: «تاریخ الصَّحَابَةِ» لابن حِبَّانَ (ص ٢٤)، و«النِّقَاتِ» لِهُ (ج ٢ ص ٣٤٠)، و«عمدة القاري» للعبيدي (ج ١٢٩ ص).

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصَّفَحَةُ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ

٥

(١) الْمُقْدَّمَةُ

١٧

(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى خَطَا المُؤَرِّخِينَ لِكُتُبِ السَّيِّرِ، وَالتَّوَارِيخِ، أَنَّ الرَّبِيعَ
بْنَ الْعَوَامِ، قُتِلَ فِي مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ، وَهَذَا مِنَ الْكَذِبِ، وَذَلِكَ لِضَعْفِ
أَسَانِيدِ مَقْتَلِهِ فِي هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ، وَهِيَ فِي الأَصْلِ خُرَافَةٌ فِي هَذِهِ
الْحَيَاةِ، لَا وُجُودَ لَهَا فِي السَّيِّرِ

